تغطية قضايا الشفافية المالية في الاعلام اللبناني

دراسة ٢٠٢٤

تغطية قضايا الشفافية المالية في الاعلام اللبناني

دراسة ٢٠٢٤

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٤

دراسة حول تغطية قضايا الشفافية المالية في الاعلام اللبناني

أعد الدراسة في مؤسسة مهارات : وحدة الرصد الإعلامي بإدارة الدكتور طوني مخايل
الدكتور جورج صدقة

وحدة الرصد: بلال ياسين، صحافي
جلال يموت، صحافي
جنى شقير، صحافيّة

المساهمون:

مهارات: رلى مخايل، المديرة التنفيذية
ليال بهنام، مديرة البرامج
ندى صعب، متخصصة التسويق والاتصالات
فانيسا روكز، مسؤولة وسائل التواصل الاجتماعي

© بيروت ٢٠٢٤

مهارات
Maharat

أولا:
الاطار العام للدراسة

الصورة: © Canva Pro

أولا: الاطار العام للدراسة

1. مفاهيم الشفافية المالية

يشير مفهوم الشفافية المالية في الدولة إلى ضمان وضوح وشفافية المعلومات المتعلقة بالموارد المالية والميزانيات الحكومية والقطاع العام. تهدف الشفافية المالية إلى تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة والمشاركة العامة وخدمة المصلحة العامة من خلال توفير معلومات مفصّلة وواضحة حول كيفية جمع وإنفاق الأموال العامة وإدارة الموارد المالية للحكومة.
وتعتبر الشفافية المالية جزءًا هامًا من مفهوم الحوكمة الجيدة، وتطبيقا لمبادئ المساءلة والعدالة والمشاركة وهي تقوم على مفاهيم وممارسات اهمها:

الإفصاح المالي: يتعلق بنشر معلومات مالية دقيقة وشاملة ومفهومة للجمهور. يشمل ذلك معلومات حول الموارد المالية والميزانيات والإيرادات والنفقات والديون والتدفقات النقدية.
المساءلة المالية: تشمل آليات وإجراءات لضمان المساءلة عن استخدام الموارد المالية العامة. يشمل ذلك مراجعة حسابات الحكومة من قبل هيئات رقابية مستقلة وتقديم تقارير عن النتائج.
الشفافية في عمليات المناقصة والصفقات الحكومية: يتعلق بضمان وجود إجراءات شفافة ومنصفة لاختيار مقدمي الخدمات والموردين وتوقيع العقود وتنفيذ المشاريع الحكومية.
المشاركة العامة: تشجّع الحكومة على المشاركة النشطة للمواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع القرارات المالية. يمكن أن تشمل آليات المشاركة العامة ورش العمل والاستشارات العامة والمنتديات العامة.ان تحقيق الشفافية المالية وتعزيز الحوكمة الجيدة يعززان الثقة في الحكومة وينمّيان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة، ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وخدمة المصلحة العامة وينعكس إيجابا على مصلحة المواطن والوطن.

على مدى العقود الماضية، أصبحت الشفافية الإدارية والسياسية من أجل الصالح العام معيارًا دوليًا يتمّ تقييمه وقياسه من قبل منظمات مثل منظمة الشفافية الدولية وغيرها[1] وتُظهر أمثلة عديدة في مختلف أنحاء العالم أن شفافية الموازنة، مثلا، من الممكن أن تعمل على تعزيز المشاركة وزيادة فعالية البرامج الحكومية ما يساعد على الاستخدام الأمثل للأموال العامة و تحسين نتائج التنمية وتحقيق آثار إيجابية ملموسة للمواطنين[2]

2. دور وسائل الاعلام في تعزيز الشفافية

تلعب وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في تغطية قضايا الشفافية المالية ومساءلة الحكومة والبرلمان من خلال ما يلي:

1- يحدد الميثاق الدولي بشأن البيانات المفتوحة، الذي فُتح للتوقيع عليه في عام 2015 واعتمدته حاليًا 54 حكومة وطنية ومحلية، ستة مبادئ أساسية للبيانات: مفتوحة افتراضيًا، تنشر في الوقت المناسب وبشكل شامل ، يمكن الوصول إليها وقابلة للاستخدام، قابلة للمقارنة وقابلة للتشغيل البيني، تعمل على تحسين الحوكمة ومشاركة المواطنين و تعزيز التنمية الشاملة والابتكار
La transparence à l'épreuve de l'expérience : rôle, impact et enjeux. Jean-Patrick Villeneuve.
https://www.economie.gouv.fr/igpde-editions-publications/lanalyse-comparative_n1

2- Les finances publiques dans le monde arabe : la reddition de comptes commence par la transparence.
https://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2013/09/27/public-finance-in-the-arab-world-accountability-starts-with-transparency#:~:text=Le%20r%C3%B4le%20de%20la%20soci%C3%A9t%C3%A9,de%20gestion%20des%20finances%20publiques.

الاعلام والتوعية: يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا هامًا في نشر المعلومات والأخبار المتعلقة بالشفافية المالية والقضايا المالية ذات الصلة من خلال تقديم تقارير موضوعية وتحليلات مستقلة. كما يمكن للصحفيين أن يساهموا في زيادة الوعي والفهم لدى الجمهور حول أهمية الشفافية المالية وتأثيرها على المجتمع.

الرقابة والتحقّق: يمكن للإعلام أن يقوم بمهام الرقابة والتحقّق للتأكد من الامتثال لمبادئ الشفافية المالية ومتطلباتها والكشف عن أي ممارسات غير قانونية. كما يمكن للصحفيين أن يحققوا في مصادر التمويل والصفقات الحكومية وإدارة الموارد المالية للكشف عن أي انتهاكات أو فساد محتمل.

تعزيز المشاركة والمناقشة: يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم في تعزيز المشاركة العامة والنقاش حول قضايا الشفافية المالية والمساءلة الحكومية من خلال تقديم منصّات للحوار والمناقشة.

الاخبار والعلنية: وهي عملية كشف الأمور ونشرها عبر وسائل الاعلام ووضع المعلومات بتصرف الجميع. وتعتبر العلنية احدى أقوى الأدوات لمحاربة الفساد من خلال وضع المعلومات كافة بتصرف الجمهور والقضاء والسلطات المختصة.

يمكن للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني كما وسائل الإعلام المساعدة في تعزيز الشفافية والمساءلة في برامج وقرارات الإدارة المالية العامة، وكثيرًا ما يفعلون ذلك. وسواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، فإنهم قادرون، من خلال أنشطتهم التوعوية والرصد والتقييم، على رصد السياسات العامة وتسليط الضوء على أوجه القصور فيها.

ولكي تقوم منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بهذا الدور بشكل كامل، يجب أن تكون على دراية بالمفاهيم الفنية المتعلقة بإدارة المالية العامة. إن التقارير المالية المعقدة أو حتى الملتوية، مع تقديم بيانات غير واضحة دون تفسير، يمكن أن تعيق الشفافية المالية والمساءلة[3] من هنا أهمية تمكين الصحفيين في ميادين المواضيع الاقتصادية وإدارة المالية العامة للتمكن من لعب دورهم الرقابي.

ان وسائل الإعلام، بشكل عام، تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الشفافية المالية ومساءلة الحكومة والبرلمان من خلال توفير المعلومات الاساسية والضرورية لمراقبة اعمال الحكومة وتنوير الرأي العام والكشف عن الممارسات غير المشروعة. ويعزز هذا التفاعل بين الإعلام والجمهور فهمًا أفضل للقضايا المالية ومتطلبات الشفافية المالية ويدفع بإتجاه المساءلة ومحاسبة المسؤولين.

3. الاهداف والمنهجية

تهدف هذه الدراسة الى الإحاطة بالنقاط الاتية:

- مواضيع تغطية وسائل الاعلام لقضايا الشفافية المالية،
- مساحة التغطية والاهمية التي توليها وسائل الاعلام لهذه القضايا،
- طبيعة التغطية ونوعها،
- الفاعلون الرئيسيون في التغطية،
- شمولية التغطية لناحية اشراك مختلف الفئات بما فيها الفئات المهمّشة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في النقاش العام،
- مصادر معلومات وسائل الاعلام وانواعها وكيفية التعامل معها،

3- المرجع السابق

- التغطية الاعلامية للإصلاحات القطاعية وانعكاسها في الموازنة العامة،
- كيفية تغطية الاعلام اللبناني هذه القضايا لناحية المهنية الاعلامية والتخصص وفهم متطلبات الشفافية في قضايا المالية العامة وحقّ الجمهور في المشاركة والاطلاع من خلال دراسات حالة لمواضيع او تغطيات محددة،
- مواكبة وسائل الاعلام مواقف الأجهزة الرقابية المعنية بالمالية العامة والاهمية التي توليها لها.

فريق إعداد التقرير والرصد

ترتكز عملية الرصد والتحليل واعداد التقرير على فريق من الراصدين والخبراء ويدخل في صلب مهامهم:
- اعداد منهجية الرصد والتحليل ونماذج جمع البيانات وتحليلها،
- رصد التغطية الاعلامية وتحليل البيانات المطلوبة وادخالها في نماذج جمع البيانات،
- تحليل واستخراج ابرز المعطيات ونتائج الرصد وعرضها في جداول ورسوم بيانية، ونصوص تحليلية وصفية وتقويمية،
- عرض أبرز الخلاصات والتوصيات.

منهجية تحليل التغطية الاعلامية

تعتمد الدراسة في تحليل التغطية الاعلامية على نوعي التحليل الكمي والنوعي للتغطيات الاعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية في نشرات القنوات التلفزيونية المسائية والتغطيات الصحفية المرصودة خلال فترة تمتدّ على شهرين، من الاول من شهر كانون الأول 2023 حتى نهاية شهر كانون الثاني 2024 (1 ك1 2023 - 31 ك2 2024)، وذلك وفقا لنماذج جمع وتحليل بيانات ارشادية تفصيلية تتعلق بمجموعة من المتغيرات والتصنيفات:

-المواضيع المرتبطة بموضوع التغطية العامة الاساسية والتفصيلية (الملحق رقم 1 حول المواضيع الاساسية والفرعية للتغطية)،
- نوع التغطية وموقعها في سياق الاخبار اليومية وحجمها، ومتطلبات الشفافية المالية التي تشير اليها التغطية (الملحق رقم 2 حول متطلبات الشفافية المالية)،
- النصوص والوثائق القانونية المشار اليها، فضلا عن الفاعلين الرئيسيين موضوع التغطية والفاعلين الاخرين المشاركين في النقاش العام، الفئات الخاصة المستهدفة، المصادر الاعلامية وانواعها، النبرة الإعلامية، واسلوب التغطية (الملحق رقم 3 حول منهجية الرصد والتحليل)[4]

المادة الاعلامية موضوع الرصد والتحليل

تقوم عملية الرصد والتحليل على جمع التغطيات الاعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية ومن ثمّ دراستها. ويقصد بالمادة الاعلامية كلّ تغطية اخبارية سواء في نشرات الاخبار التلفزيونية او في التقارير والتحقيقات الصحافية التي يدخل موضوعها في الفئات الرئيسية التالية:

- المالية العامة للدولة وموازنتها
- المناقصات العامة والصفقات الحكومية
- الرقابة على الانفاق العام
- الخطة المالية والاصلاحية
- الادارة المالية لمصرف لبنان

وسائل الاعلام المرصودة:

شملت الدراسة نشرات الاخبار المسائية في 6 قنوات تلفزيونة موضوع الرصد ومجموع التغطيات الصحفية في 4 صحف يومية طوال فترة الشهرين المحددة وهما كانون الأول من العام 2023 وكانون الثاني من العام 2024.

القنوات التلفزيونية: LBCI, MTV, TL ALJADEED , ALMANAR, OTV

الصحف اليومية: نداء الوطن، النهار، L'Orient-Le Jour، الاخبار

وسائل اعلام أخرى: مواقع الكترونية، برامج حوارية إذاعية وتلفزيونية.

4- قائمة الملاحق وتفصيلها في آخر الدراسة

وسائل الاعلام المرصودة

قنوات التلفزيونية	صحف	وسائل اعلام أخرى
OTV، TL تلفزيون لبنان، LBC International، الجديد، mtv،	الأخبار، نداء الوطن، النهار، L'Orient Le Jour	مواقع الكترونية برامج حوارية إذاعية وتلفزيونية

التغطيات الاعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية

- المالية العامة للدولة وموازنتها
- المناقصات العامة والصفقات الحكومية
- الرقابة على الانفاق العام
- الخطة المالية والاصلاحية
- الادارة المالية لمصرف لبنان

ثانيا:

الملخص التنفيذي

الصورة: © Canva Pro

ثانيا: الملخص التنفيذي

تهدف الشفافية المالية إلى خدمة المصلحة العامة وتعزيز الحكم الرشيد من خلال توفير معلومات مفصّلة وواضحة عن كيفية جمع وإنفاق الأموال العامة وإدارة الموارد المالية للدولة. وتلعب وسائل الإعلام دورًا هاما في تعزيز الشفافية المالية ومساءلة السلطتين التنفيذية والتشريعيةمن خلال توفير المعلومات الاساسية والضرورية لمراقبة اعمال الحكومة وتنوير الرأي العام وتقييم الأداء العام والكشف عن الممارسات غير المشروعة.

امتدت فترة رصد وسائل الاعلام على فترة شهرين (كانون الأول 2023 وكانون الثاني 2024) وشملت 4 صحف محلية و6 قنوات تلفزيونية بهدف دراسة كيفية تغطيتها للمواضيع التي تعني المالية العامة للدولة ومدى تطبيق مبادئ الشفافية المالية في معالجة هذه المواضيع.

- تميّزت الفترة الزمنية المرصودة باستحقاقات عدة تعني المالية العامة مثل موضوع مناقشة الموازنة وإقرارها في مجلس النواب ومناقشة خطط الإصلاح الاقتصادي وإقرار قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية وغيرها من المواضيع التي تعني مباشرة موضوع المالية العامة. وقد استأثر موضوع مناقشة الموازنة الذي امتدّ على أيام في مجلس النواب بالنسبة الأكبر من التغطيات بالنظر الى أبعاده السياسية والاجتماعية فضلا عن أهميته المالية والاقتصادية.

- بلغ عدد التقارير الإخبارية في نشرات التلفزيون المسائية حول موضوع الشفافية المالية 164 تقريرا، فيما بلغ العدد في الصحف المرصودة حول الموضوع نفسه 131 تغطية.

- بلغ عدد التقارير في الاخبار التلفزيونية التي اشارت صراحة او ضمنيا الى احدى متطلبات الشفافية المالية 46 تقريرا أي ما نسبته 28%، أمّا في التغطيات الصحفية فقد بلغت 55 أي ما نسبته 42%.

- توزّعت التقارير الإخبارية في المحطات على الشكل التالي:49MTV تقريرا، 36 ALJADEED، 11 ALMANAR، 14 LBCI، 29 TL, 25 OTV.

وفي الصحف، نداء الوطن: 57 تغطية، النهار 35 تغطية، L'Orient- Le Jour 22 تغطية، وجريدة الاخبار 17 تغطية.

- أَولى الاعلام المؤيّد للمقاومة وحزب الله، خصوصا قناة المنار وجريدة الاخبار، الأوضاع الميدانية والعسكرية في غزّة وجنوب لبنان الأولوية فتراجعت نسب التغطيات التي تُعنى بالشؤون الأخرى بما فيها الاقتصادية والمالية، فيما كانت نسب التغطية الأعلى للمواضيع الاقتصادية في وسائل الاعلام القريبة من المعارضة لاسيما قناة MTV وجريدة نداء الوطن.

- في نوع التغطيات التي أوردتها الصحف، كان الطاغي نوع التقارير الصحفية الذي بلغ 83% من مجمل التغطيات، تلاه نوع التحقيقات بنسبة 9%، ثم مقالات الرأي والتحليل 6%، فيما بلغت نسبة المقابلات 2%. أما عن نوع التغطيات في النشرات التلفزيونية فجاءت في غالبيتها الساحقة على شكل تقارير إخبارية وغابت عنها التحقيقات والمقابلات.

- توزّعت مواضيع التقارير التلفزيونية كالاتي: المالية العامة للدولة وموازنتها 75%، وهي نسبة طاغية بالنظر الى وقوع فترة الرصد خلال جلسات مناقشة الموازنة العامة في مجلس النواب. الادارة المالية لمصرف لبنان: 12%. الخطة المالية والاصلاحية : 9%. المناقصات العامة والصفقات الحكومية: 4%. اما موضوع الرقابة على الانفاق العام فجاءت نسبته صفرا.

- مواضيع التقارير الصحفية توزعت كالآتي: المالية العامة للدولة وموازنتها: 56%. الخطة المالية والاصلاحية: 20%. الادارة المالية لمصرف لبنان: 12%. المناقصات العامة والصفقات الحكومية: 10%. والرقابة على الانفاق العام حوالي 1.5%.

- تختلف اهتمامات وسائل الاعلام في تغطياتها وخياراتها تبعا لسياساتها التحريرية وللاحداث الجارية. فالقنوات التلفزيونية تعطي الأولوية للتغطية المباشرة من خلال متابعة الحدث أو المستجدات اليومية، لذلك حصد موضوع المالية العامة للدولة وموازنتها نسبة 75% من التغطيات، خاصة بسبب مواكبة القنوات مناقشات الموازنة العامة في مجلس النواب، فيما ترتفع في التغطيات الصحفية نسب موضوع الخطة المالية والاصلاحية وموضوع المناقصات العامة والصفقات الحكومية اللتين تواكبهما الصحف بنسب أعلى.

- برزت تغطية القنوات التلفزيونية لموضوع مناقشة الموازنة في مجلس النواب الذي حصل على مجموع 42 تغطية غير أن قناة المنار تتفرّد بأنها لم تخصص لهذا الموضوع سوى تغطية واحدة في مقابل 12 لتلفزيون لبنان و 9 لقناة MTV و 8 لقناة OTV. غير أن هناك موضوعين يبرزان في مجمل التغطيات التلفزيونية وحصلا على 19 تغطية لكل منهما، الاول الضرائب والرسوم والنفقات، والثاني الايرادات المتعلقة بالوزارات.

- في تغطيات الصحف يبدو التباين كبيرا في خياراتها التحريرية. فموضوع مناقشات مشروع الموازنة الذي واكبته جريدة النهار عن قرب وكان الموضوع الأول فيها من حيث عدد التغطيات (11 تغطية)، لم يحصل في جريدة الاخبار الا على تغطية واحدة. كذلك غابت بعض المواضيع عن بعض الصحف بشكل كامل فيما أولتها صحف أخرى الاهمية، كمثل موضوع الخطة المالية والاصلاحية التي ورد في صحيفة نداء الوطن في 4 تغطيات فيما غاب عن الصحف الأخرى. موضوع واحد حصل على اهتمام كبير مشترك للصحف هو موضوع توزيع الخسائر واموال المودعين.

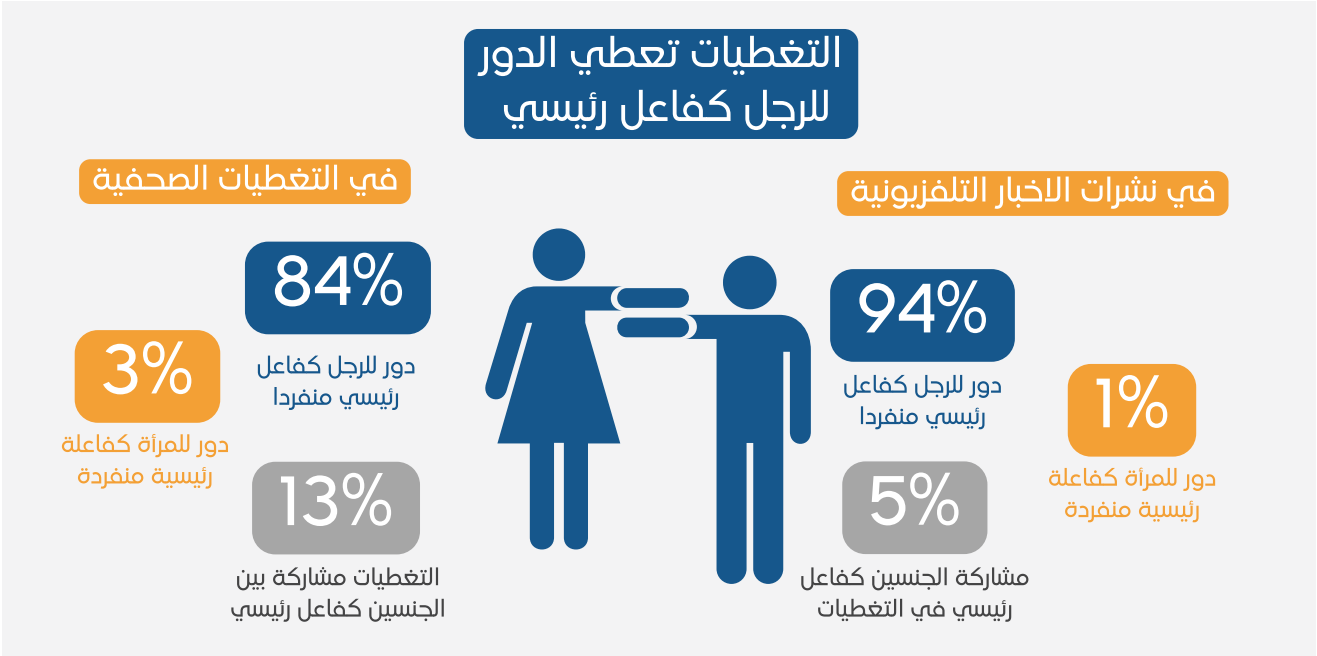

-بلغ عدد تقارير نشرات الاخبار التي اشارت صراحة او ضمنيا الى احدى متطلبات الشفافية المالية 46 تقريرا من مجموع 164 تقريرا اخباريا مرصودا، أي ما نسبته 28%. أمّا في التغطيات الصحفية فقد بلغ 55 تقريرا من مجموع 131 تقريرا اخباريا أي ما نسبته 42%.

-تعتبر العودة الى المصادر الموثوقة والمتخصّصة من ضرورات العمل الصحفي ومؤشر على جودته ومهنيته. لكن في تحليل تغطيات الاخبار التلفزيونية المتعلقة بالشفافية المالية يتبيّن ان 90% من التغطيات وردت من دون العودة الى مصدر محدد. فقط 10% من هذه التغطيات استندت الى مصادر. وجاءت نسبة المصادر في التغطيات الصحفية أعلى بقليل منها في الاخبار التلفزيونية وبلغت نسبتها 15%.

- في نبرة تغطيات نشرات الاخبار طغت نسبة الحياد وبلغت 60% بينما نبرة الاتهام بلغت حوالي 28%. أمّا في تغطيات الصحف فقد تراجعت نسبة الحياد الى 38% فيما ارتفعت نسبة الاتهام الى 37% ونسبة التشكيك الى 16%.

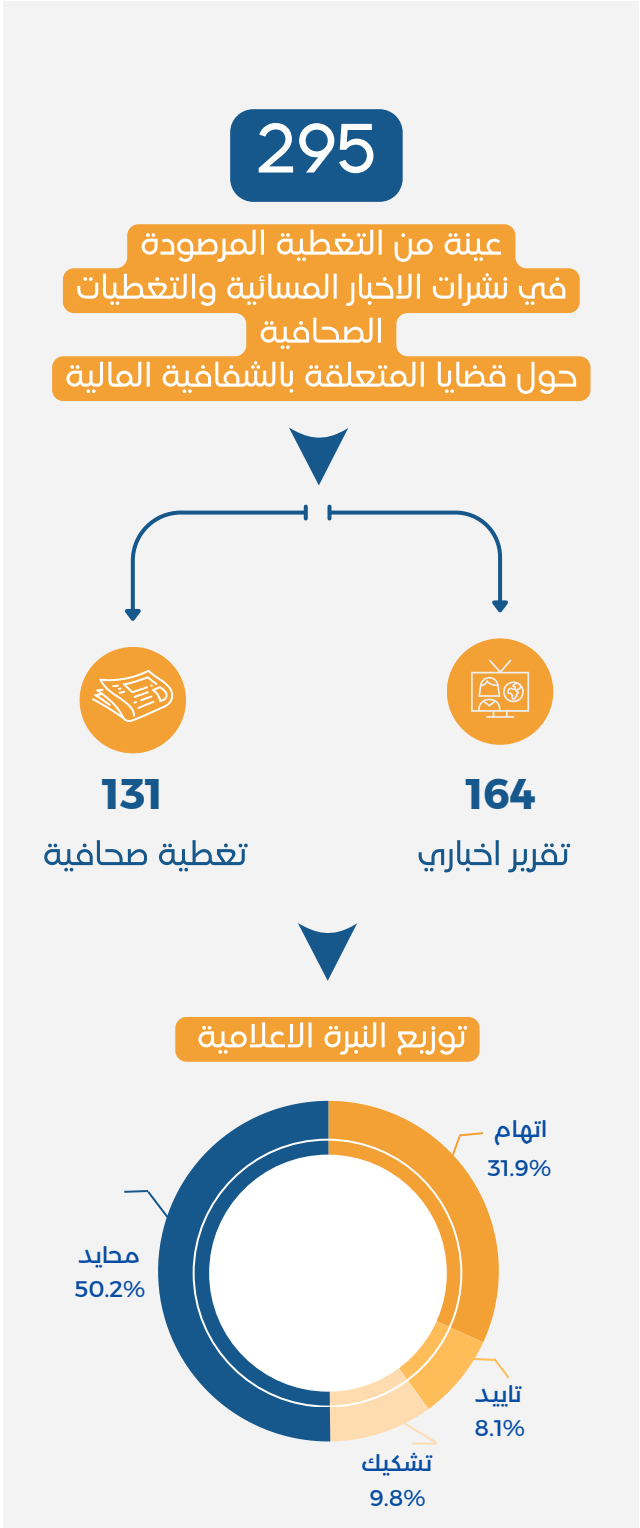

- تمحورت التغطيات الاعلامية حول فاعلين رئيسيين مؤثرين في صنع السياسات العامة او التأثير فيها. وقد تصدّر النواب قائمة الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية والصحفية معا بنسبة وصلت الى 47% في كل منهما. كما برز كفاعلين رئيسيين بشكل خاص أعضاء الحكومة والقيّمون على مصرف لبنان. ويتبيّن ان الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية هم من السلطات الرسمية بنسبة 87%، بينما لا يتمثل مجموع القطاع الخاص الا بنسبة حوالي 13%. وكذلك في التغطيات الصحفية حيث لا يظهر القطاع الخاص كفاعل رئيسي إلّا في 12%.

- في التوزّع الجندري، يبدو الفاعل الرئيسي في نشرات الاخبار التلفزيونية ذكوريا بامتياز، إذ ان 94% من هذه التغطيات تعطي الدور للرجل كفاعل رئيسي منفردا مقابل 1% للمرأة كفاعلة رئيسية منفردة . فيما سجلت نسبة 5% من التغطيات مشاركة بين الجنسين كفاعل رئيسي. كذلك في التغطيات الصحفية فهي لم تنل سوى نسبة 3% كفاعل رئيسي فيما حظي الرجل بنسبة 84% ونسبة 13% للتغطيات المشركة بين الجنسين كفاعل رئيسي.

-على رغم ان قضايا المالية العامة تعني مختلف فئات الشعب بطريقة مباشرة او غير مباشرة الا انالتغطيات الاخبارية التلفزيونية لم تتناول سوى فئتين اجتماعيتين: ذوي الامراض المستعصية وأصحاب الدخل المحدود اللتين وردتا في بعض مناقشات الموازنة. ولا تختلفالتغطيات الصحفية عن تلك التلفزيونية من ناحية تناول فئات اجتماعية متعددة، فقط تناولت أصحاب الدخل المحدود.

- أقرّ مجلس النواب القانون المتعلّق بـ"تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية". رغم أهمية القانون غاب عن النشرات الإخبارية التلفزيونية والاذاعية أي عرض معمّق للقانون الجديد. واكتفت النشرات الإخبارية بتغطية سطحية للحدث من دون الدخول في التفاصيل وفي تحدّيات القانون والاستحقاقات المتوجبة عليه كما لم تجرِ مقابلات مع خبراء محايدين او مع معارضين للمشروع للاضاءة على الملاحظات الواردة حوله.

- تناولت غالبية وسائل الاعلام إقرار قانون الصندوق السيادي في المجلس النيابي، غير ان الكثير منها اكتفى بنقل وقائع الجلسة وحيثياتها من دون التطرق الى معنى الصندوق السيادي أو الى نصّ القانون وأهميته أو الإضاءة عليه. ان مثل هذه التغطيات التي يغيب عنها التعمّق بالموضوع وعرض جوانبه تأتي على شكل سردي يغيب عنها التقييم او النقد وتفتقر الى الإفصاح والتثقيف المنتظر منها.

-في تغطيتها قانون الصندوق السيادي، غابت عن تغطيات القنوات التلفزيونية المعلومات الأساسية لفهم آليات عمل الصندوق واستضافت القنوات أصوات مدافعة عن القانون ومن قام بوضعه وليس خبراء حياديين، او معارضين للمشروع، ما كان قد يساهم في القاء الضوء على ثغرات محتملة في القانون، أو ابراز الملاحظات التي يقدّمها معارضو القانون.

-حملت البرامج الحوارية في الاذاعة والتلفزيون تعددية في الآراء أضاءت على الابعاد المتعددة في قضايا مطروحة تتناول قضايا مالية وسمحت المناقشات فيها بتبيان ثغرات في القوانين أو بتقديم اقتراحات حول إصلاحات ضرورية في هذا الميدان، وأعطت الكلام لأصوات غير الفاعلين السياسيين الرئيسيين وشكلت مصدرا مهما للتعمّق في القوانين موضوع النقاش. لقد عززت هذه البرامج مفاهيم المشاركة والمناقشة والتثقيف العام.

ثالثا:

نتائج رصد التغطية الاعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية

الصورة: Canva Pro ©

ثالثاً: نتائج رصد التغطية الاعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية

1. توزّع التقارير الإخبارية

التقارير التلفزيونية

بلغ عدد التقارير المرصودة في القنوات التلفزيونية في نشرات الاخبار المسائية 164 تقريرا عن فترة الرصد بين 1 ك1 2023 و 31 ك2 2024. وتوزّعت على المحطات وفقا للجدول رقم 1 على الشكل التالي:
49MTV تقريرا، 36:ALJADEED، 29:TL، 25:OTV، 14:LBCI، 11:ALMANAR.

توزّع عدد التقارير الاخبارية التلفزيونية المرصودة حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

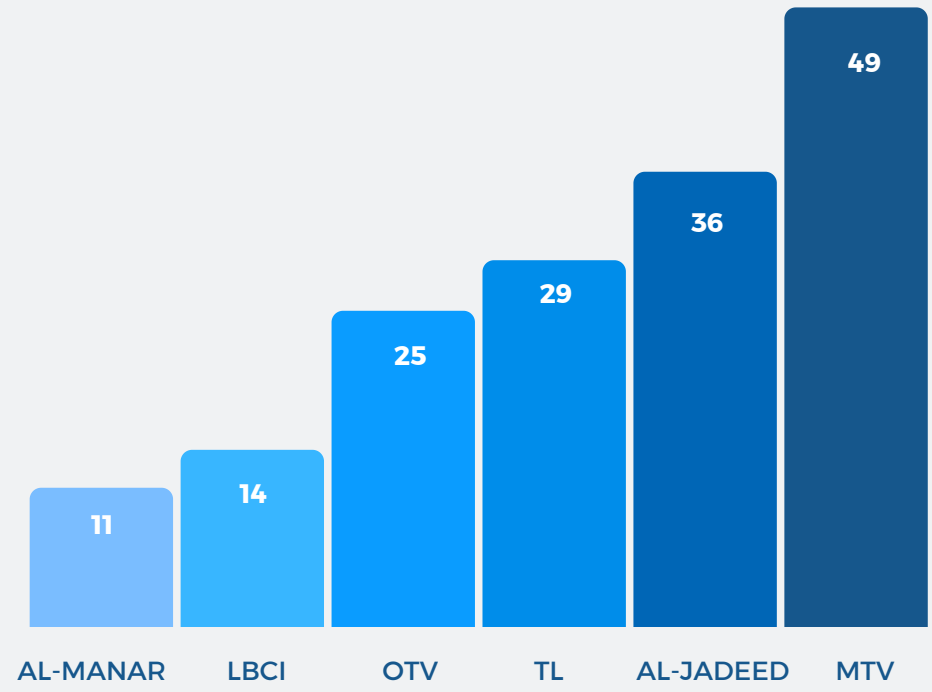

جدول رقم 1

وتتصدّر قناة MTV بعدد أخبارها والوقت المخصص لها، فيما تأتي قناة المنار في أسفل اللائحة. ويظهر الفارق كبيرا بين محطة MTV بنسبة تقارب 30% قياسا الى محطة المنار (6.7%) و(8.5%) LBCI. وقد يعود ذلك الى أن محطة المنار أولت اهتماما رئيسيا في نشراتها للمعارك الدائرة على الحدود الجنوبية. غير أن الملفت هي النسبة المتدنّية في محطة LBCI التي تعود الى السياسة التحريرية التي تعتمدها بالابتعاد النسبي عن المواضيع السياسية لصالح مواضيع أخرى.

ويبيّن الجدول رقم 2 توزّع الوقت المخصّص بالثانية للتقارير الاخبارية التلفزيونية في نشراتها الإخبارية المسائية لمواضيع المالية العامة والبالغ مجموعها 26215 ثانية وهو ترجمة للجدول الأول. غير أن ما يميّزه عن الأول أن محطة تلفزيون لبنان التي كانت نسبتها في عدد التقارير حوالي 18% وتموضعت قبل قناة OTV (حوالي 15%)، بلغ مجموع الوقت المخصص لهذه التقارير حوالي 14%، فيما الوقت في قناة OTV وصل الى حوالي 19%. وبقي الوقت في قناتي المنار و LBCI على انخفاضه: 7.7% للأولى و8.9% للثانية.

توزّع الوقت المخصّص بالثانية للتقارير الاخبارية التلفزيونية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

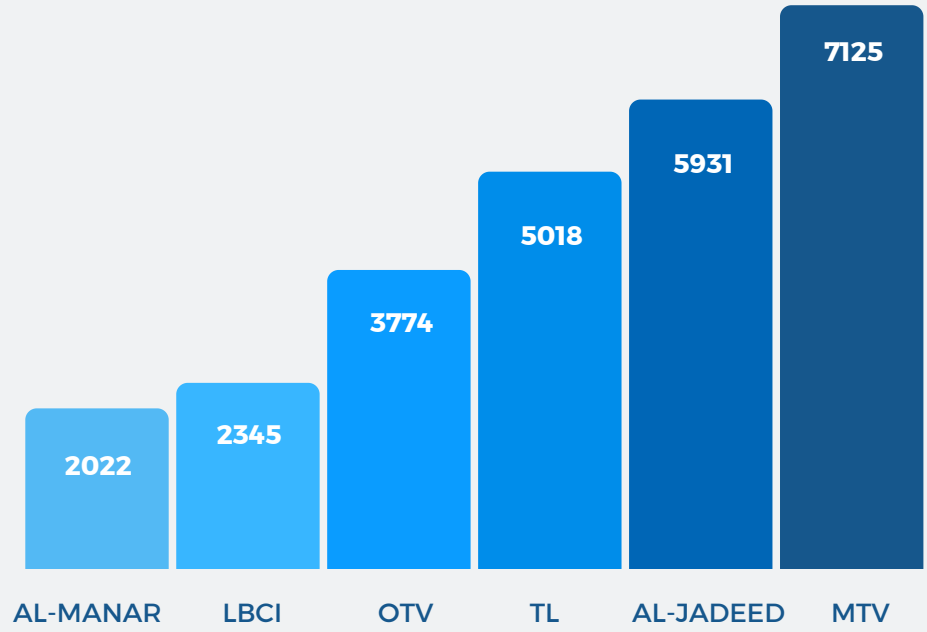

جدول رقم 2

التقارير الصحفية

بلغ عدد التغطيات الصحفية خلال فترة الرصد 131 تغطية صحفية. ويبيّن الجدول رقم 3 توزّع التغطيات حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية في الصحف. فتأتي صحيفة نداء الوطن في النسبة الأعلى (57 تغطية)، تليها النهار (35 تغطية)، ثم L'Orient- Le Jour (22 تغطية)، وجريدة الاخبار (17 تغطية).

هنا أيضا تبدو نداء الوطن القريبة من المعارضة الأكثر تناولا لقضايا المالية العامة، وبلغت نسبة تغطياتها اكثر من 43% من مجموع التغطيات في الصحف المرصودة. تلتها صحيفة النهار بنسبة تقارب 27%، ثم L'Orient- Le Jour بنسبة حوالي 17%، ثم جريدة الاخبار بنسبة حوالي 13%.

طبعا لا يمكن فصل القضايا الاجتماعية عن القضايا الاقتصادية، ويبدو بديهيا ان تسعى وسائل الاعلام القريبة من المعارضة الى ابراز القضايا الاقتصادية والاجتماعية وهي تعكس الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المواطنون وتقع مسؤولية معالجتها على السلطات الرسمية أولا.

توزّع عدد التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 131 تغطية صحافية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

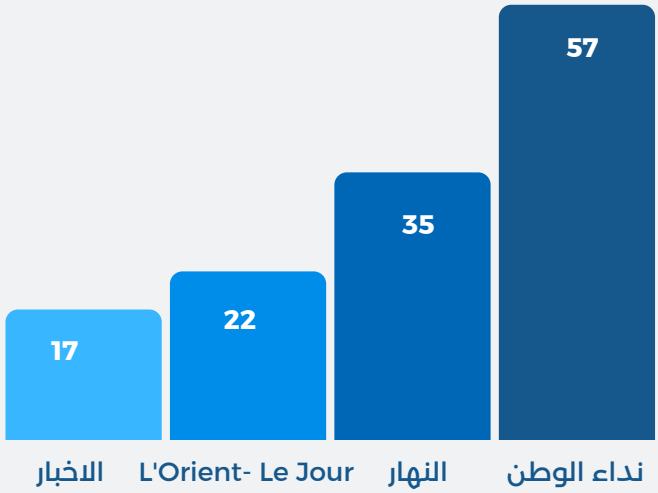

جدول رقم 3

يتناول الجدول رقم 4 حجم المساحة التي احتلتها التغطيات المنشورة في الصحف اذ يتبيّن أن حجم نصف صفحة هو الطاغي بنسبة 35%، تليه الصفحة الكاملة وربع الصفحة وثلث الصفحة بنسب متقاربة بين 15% و 18%. فيما التغطيات الكبيرة التي تتعدى الصفحتين او تلك الصغيرة التي هي أقل من ربع صفحة تبدوان الأقل ورودا بنسبة حوالي 7% لكل منهما. ان حجم هذه التقارير يعطي مساحة كافية لمعالجة المواضيع، مع العلم ان غالبية الصحف باتت تعتمد حجما معيّنا للتقارير والمقالات التي تنشرها بحيث لا يتخطّى عدد معيّن من الكلمات.

توزّع مساحة التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 131 تغطية صحافية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

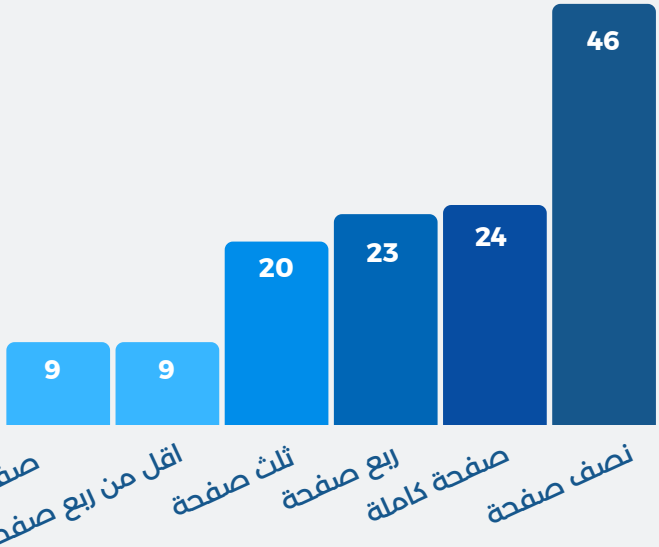

جدول رقم 4

2. توزّع نوع التغطيات

في نوع التغطيات التي أوردتها الصحف، بلغ نوع التقارير الصحفية 83% من مجمل التغطيات حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية، تلاها نوع التحقيقات بنسبة 9%، ثم مقالات الرأي والتحليل 6%، فيما بلغت نسبة المقابلات 2% (جدول رقم 5). ويبدو نوع التقارير الاخبارية هو الطاغي فيما جاءت المقابلات قليلة جدا وكذلك مقالات الرأي والتحليل.

توزّع نوع التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

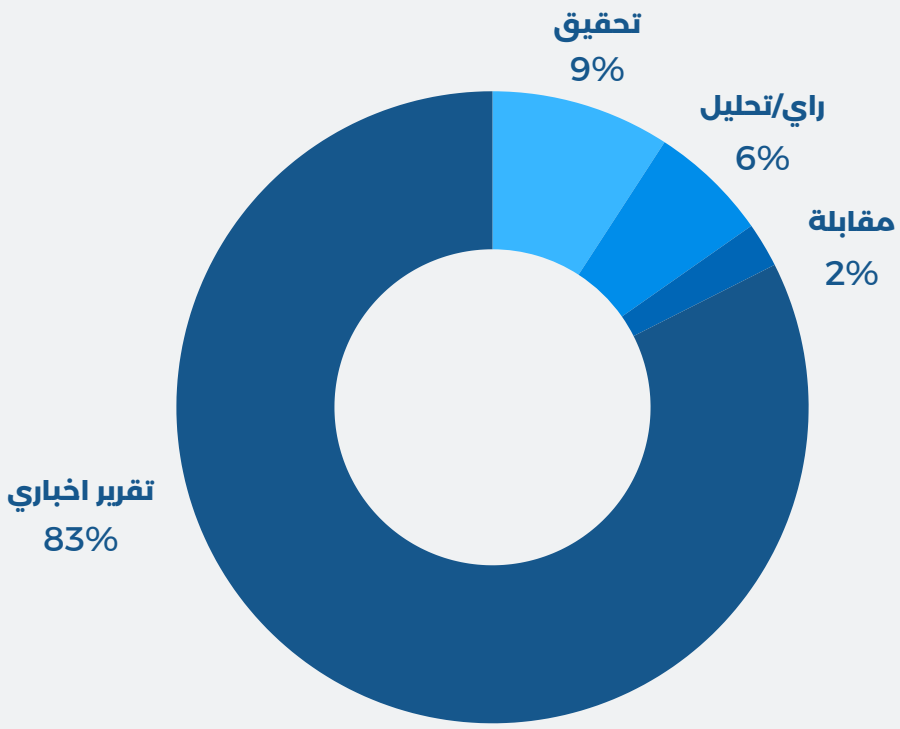

جدول رقم 5

أما عن نوع التغطيات في نشرات القنوات التلفزيونية فجاءت في غالبيتها الساحقة على شكل تقارير إخبارية وغابت عنها التحقيقات والمقابلات. وغالبا ما تساهم التحقيقات والمقابلات في الإضاءة على الاخبار وشرحها وتقييمها ما يقدّم للجمهور زوايا مختلفة لفهم الاحداث، بينما غيابها يملي على الجمهور سياقا واحدا تغيب عنه تعددية الرأي والتحليل.
وقد تميّزت الصحف عن القنوات التلفزيونية بنسبة التحقيقات وهو أمر إيجابي يُسجّل للصحف بينما غاب عن نشرات الاخبار التلفزيونية.

3. موضع التغطية الاعلامية

بالنسبة لموضع القضايا المتعلقة بالشفافية المالية في النشرات التلفزيونية المسائية فقد جاءت بنسبة 6% كخبر اول في بداية نشرة الاخبار، و14% كخبر رئيسي. وورد 15% من التقارير في سياق فقرة اقتصادية خاصة، و65% من التقارير وردت في سياق النشرة في اطار الاخبار المحلية (جدول رقم 6). فتكون نسبة 20% من الاخبار التي تُعنى بالشفافية المالية في موضع أساسي في النشرة الاخبارية. هذه النسبة تبدو مرتفعة وذلك يعود الى أن الفترة المرصودة شهدت نقاشات الموازنة مع ما رافقها من مشادات سياسية تهتم بها نشرات الاخبار. أما في السياسة التحريرية للاعلام اللبناني بشكل عامفغالبا ما تأتي الاخبار السياسية في المقدمة وتطغى على الشأن الاقتصادي.

موضع التقارير الاخبارية التلفزيونية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

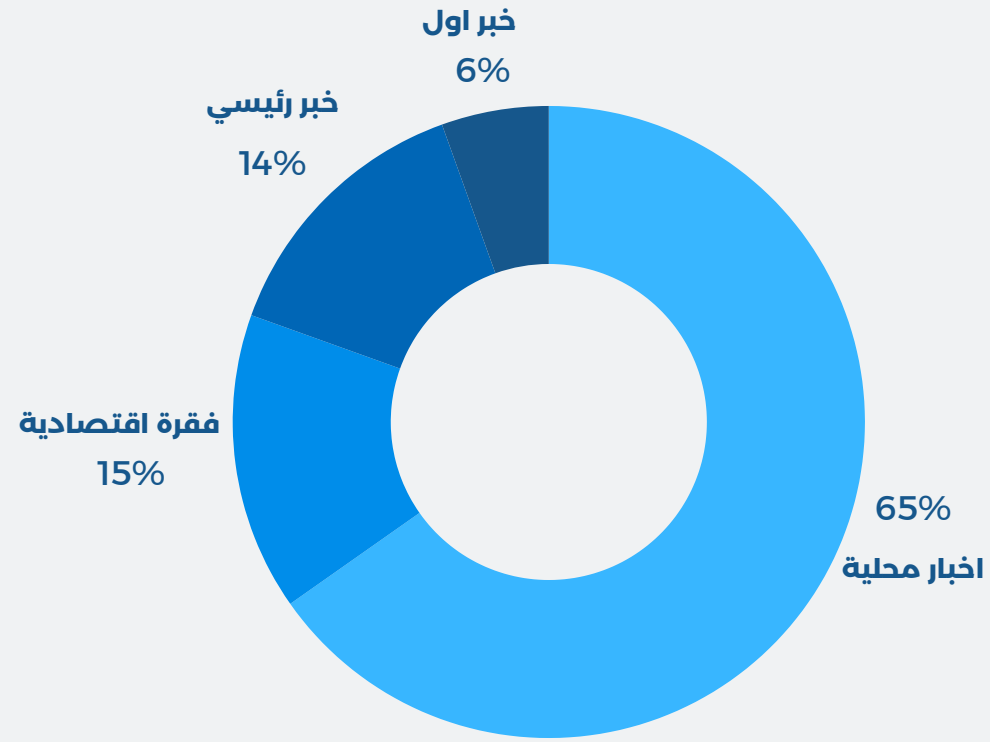

جدول رقم 6

بالنسبة لموضع القضايا المتعلقة بالشفافية المالية في الصحف فقد جاء توزّعها قريبا من تلك في النشرات التلفزيونية (جدول رقم 7). فبلغت نسبة الوارد منها كخبر أول (مانشيت) 6%، وكخبر رئيسي (في إحدى الصفحتين 2 و 3) 15%. وجاءت نسبة هذه الاخبار في الصفحة الاقتصادية 21%، فيما 58% وردت في صفحات الاخبار المحلية الداخلية.

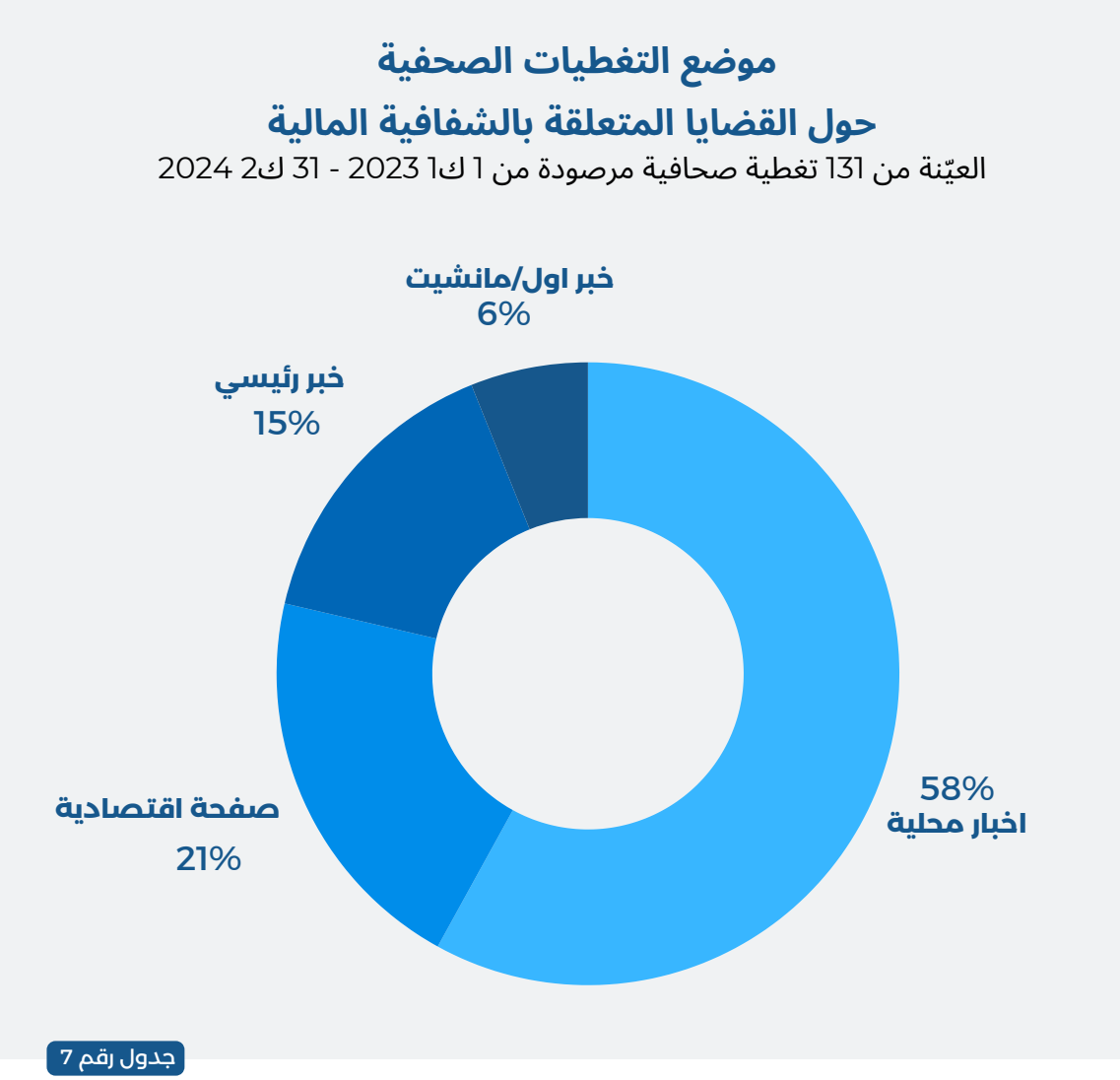

جدول رقم 7

4. مواضيع التغطية الاعلامية الرئيسية

تتوزّع مواضيع التغطيات الاعلامية الرئيسية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية عموما على مواضيع خمسة رئيسية هي التالية:

- المالية العامة للدولة وموازنتها
- المناقصات العامة والصفقات الحكومية
- الرقابة على الانفاق العام
- الخطة المالية والاصلاحية
- الادارة المالية لمصرف لبنان

وتكمن أهمية رصد مواضيع التغطية الاعلامية الرئيسية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية وتصنيفها في أنها تسمح بتحديد اتجاهات وسائل الاعلام المختلفة واهتماماتها سواء لناحية الاعلام والتوعية او الرقابة والتحقق.

مواضيع التغطية الرئيسية في القنوات التلفزيونية

بالنسبة للقنوات التلفزيونية بلغ مجموع التقارير الاخبارية المتعلقة بالشفافية المالية 164 تقريرا. وقد توزّعت مواضيع هذه التقارير كالاتي (جدول رقم 8): المالية العامة للدولة وموازنتها 122 تقريرا (75%)، وهي نسبة طاغية بالنظر الى وقوع فترة الرصد خلال جلسات مناقشة الموازنة العامة في مجلس النواب. وفي موضوع الادارة المالية لمصرف لبنان ورد 20 تقريرا (12%)، في الخطة المالية والاصلاحية 15 تقريرا (9%)، وبشأن المناقصات العامة والصفقات الحكومية ورد 7 تقارير (4%). اما موضوع الرقابة على الانفاق العام فجاءت نسبته صفرا وغاب كليا عن تغطيات القنوات.

مواضيع التغطية الرئيسية في الصحف

بالنسبة للصحف المرصودة بلغ مجموع التغطيات الصحافية المتعلقة بالشفافية المالية 131 تقريرا توزّعت مواضيعها كالاتي (جدول رقم 9): المالية العامة للدولة وموازنتها في 74 تقريرا (56%)، الخطة المالية والاصلاحية في 26 تقريرا (20%)، الادارة المالية لمصرف لبنان في 16 تقريرا (12%)، المناقصات العامة والصفقات الحكومية في 13 تقريرا (10%)، والرقابة على الانفاق العام في تقريرين (حوالي 1.5%).

توزّع مواضيع التغطية الرئيسية لتقارير نشرات الاخبار المسائية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

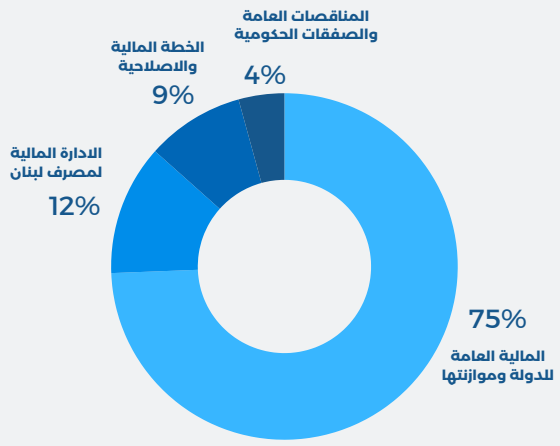

جدول رقم 8

توزيع مواضيع التغطية الرئيسية للتغطيات الصحافية المرصودة حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 131 تغطية صحافية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

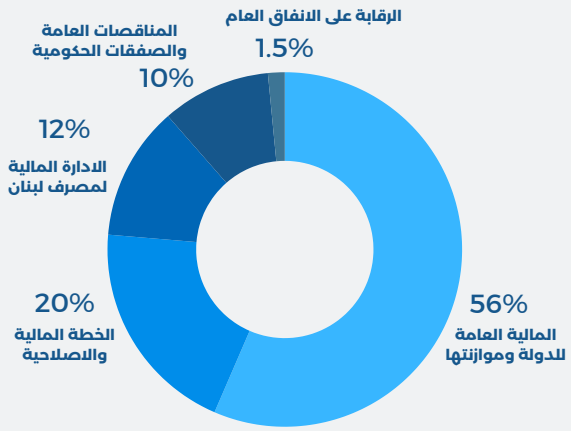

جدول رقم 9

ويتبيّن من مقارنة جدولي النشرات التلفزيونية والصحف ان القنوات التلفزيونية تعطي الأولوية للتغطية المباشرة من خلال متابعة الحدث أو المستجدات اليومية. لذلك حصد موضوع المالية العامة للدولة وموازنتها نسبة 75% من التغطيات، خاصة بسبب مواكبة القنوات مناقشات الموازنة العامة في مجلس النواب، فيما ترتفع في التغطيات الصحفية نسب موضوع الخطة المالية والاصلاحية وموضوع المناقصات العامة الصفقات الحكومية اللتين تواكبهما الصحفبنسب أعلى.

ويظهر الجدول رقم 10 مقارنة بين تغطيات النشرات التلفزيونية وتلك في الصحف. فقنوات التلفزة واكبت "المجريات الساخنة" وهي مناقشات الموازنة ومواضيع الإدارة المالية لمصرف لبنان بنسبة أعلى من الصحف. فيما الصحف كانت أعلى في تغطياتها لمواضيع الخطة المالية والاصلاحية، والمناقصات العامة والصفقات الحكومية، والرقابة على الانفاق العام.

جدول مقارن لمواضيع التغطية الرئيسية في نشرات الاخبار التلفزيونية و الصحف حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 295 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

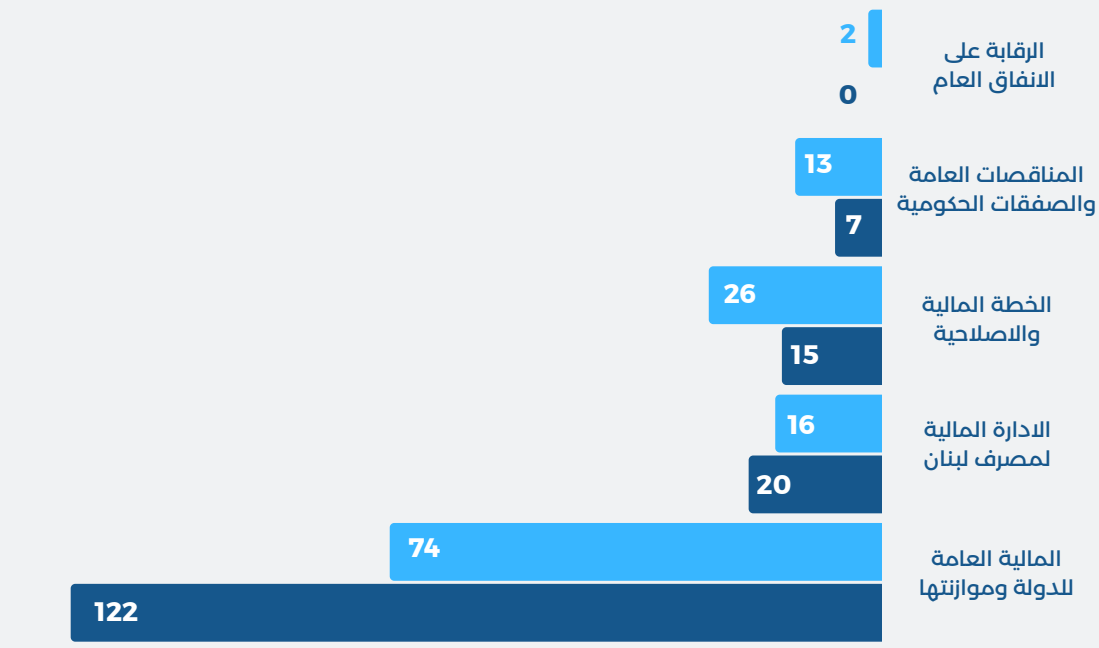

جدول رقم 10

تفصيل التغطية في نشرات التلفزيون

يبيّن الجدول رقم 11 توزّع مواضيع التغطية بشكل تفصيلي على مختلف القضايا التي تتناول شؤون المالية العامة كما تناولتها نشرات الاخبار التلفزيونية المسائية في فترة الرصد. وقد توزّعت مواضيع التغطية التلفزيونية التفصيلية (164 تقريرا) خلال الفترة المرصودة بنسبة حوالي 25% على شكل تقارير (42 تقريرا) تناولت مناقشات مشروع الموازنة في مجلس النواب بشكل عام. فيما تناول مجموع 23% من التقارير موضوعي الضرائب والرسوم من جهة والموازنات المتعلقة بالوزارات من جهة ثانية، وبنسبة متساوية بين الموضوعين.

وشكل تحديد سعر الصرف المتعلق بتحقيق الواردات او السحوبات المصرفية موضوع اهتمام في نشرات الاخبار المسائية المرصودة بنسبة حوالي 9% من التقارير. تلاه موضوع توزيع الخسائر ومصير اموال المودعين بنسبة 7.3%، وموضوع الخطة المالية الاصلاحية بنسبة 6% ، وشفافية المناقصات 3%، وموضوع مشروع الموازنة المقدّم من الحكومة 3%.

ونالت مواضيع مثل اقرار قطع الحساب السنوي والتوازن المالي وعجز الموازنة وديون الدولة وسلفات الخزينة والكابيتال كونترول نسبة اقل من 2% لكل منها. كما نالت مواضيع مثل اتفاقيات استخراج الموارد النفطية والغازية والاقتصاد النقدي ورسوم العائدات الجمركية والهبات وحسابات مؤسسة كهرباء لبنان وعائدات البلديات وعمل اجهزة الرقابة نسبة اقل من 1% لكل موضوع من المواضيع المذكورة من مجموع عدد التقارير المرصودة والبالغة 164 تقريرا

توزّع مواضيع التغطية التفصيلية لتقارير نشرات الاخبار التلفزيونية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

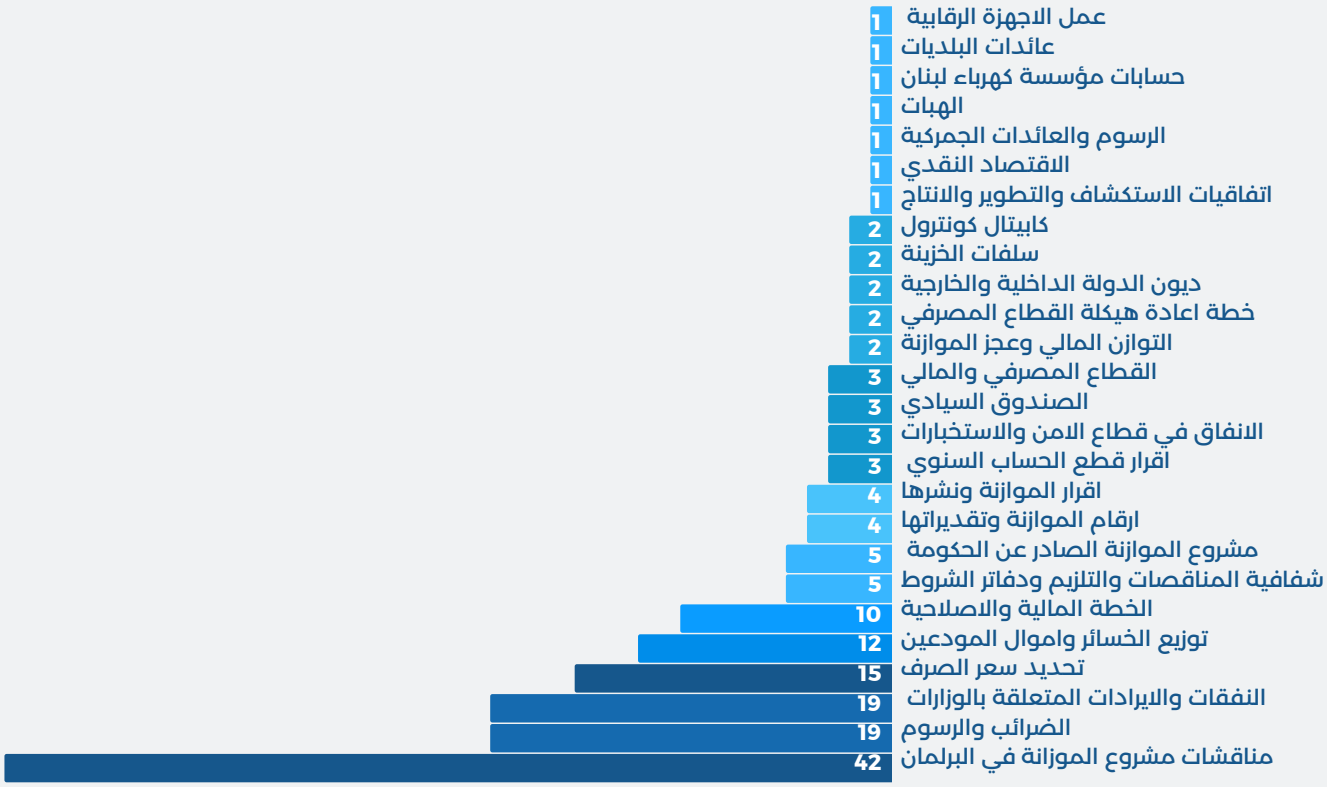

جدول رقم 11

تفصيل التغطية في الصحف

بالنسبة للصحف المرصودة توزّعت مواضيع التغطية الصحفية التفصيلية (131 تقريرا) خلال الفترة المرصودة بنسبة حوالي 19% من التقارير (25 تقريرا) حول مناقشة مشروع الموازنة في مجلس النواب بشكل عام، وتقدّم موضوع توزيع الخسائر ومصير اموال المودعين على المواضيع الاخرى بنسبة حوالي 14% وذلك خلافا للتغطيات الاخبارية التلفزيونية حيث حلّ هذا الموضوع في المرتبة الخامسة بنسبة 7.3%. وكذلك اخذ موضوع الضرائب والرسوم حيزا في التغطيات الصحافية بنسبة 11.5%، تلاه موضوع تحديد سعر الصرف بنسبة 6.9%. وحقق موضوع عمل الاجهزة الرقابية نسبة 3.8% والكابيتال كونترول نسبة 3%، وموضوع عائدات البلديات 2.3%، فيما نالت مواضيع مثل الانفاق من خارج الموازنة، التوازن المالي وعجز الموازنة، موازنات الوزارات، والهبات نسبة اقل من 1% لكل منها.

والملفت أن موضوع النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات نالت تقريرا واحد في الصحف يقابله 19 تقريرا في النشرات التلفزيونية.

توزّع مواضيع التغطية التفصيلية للتغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 131 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

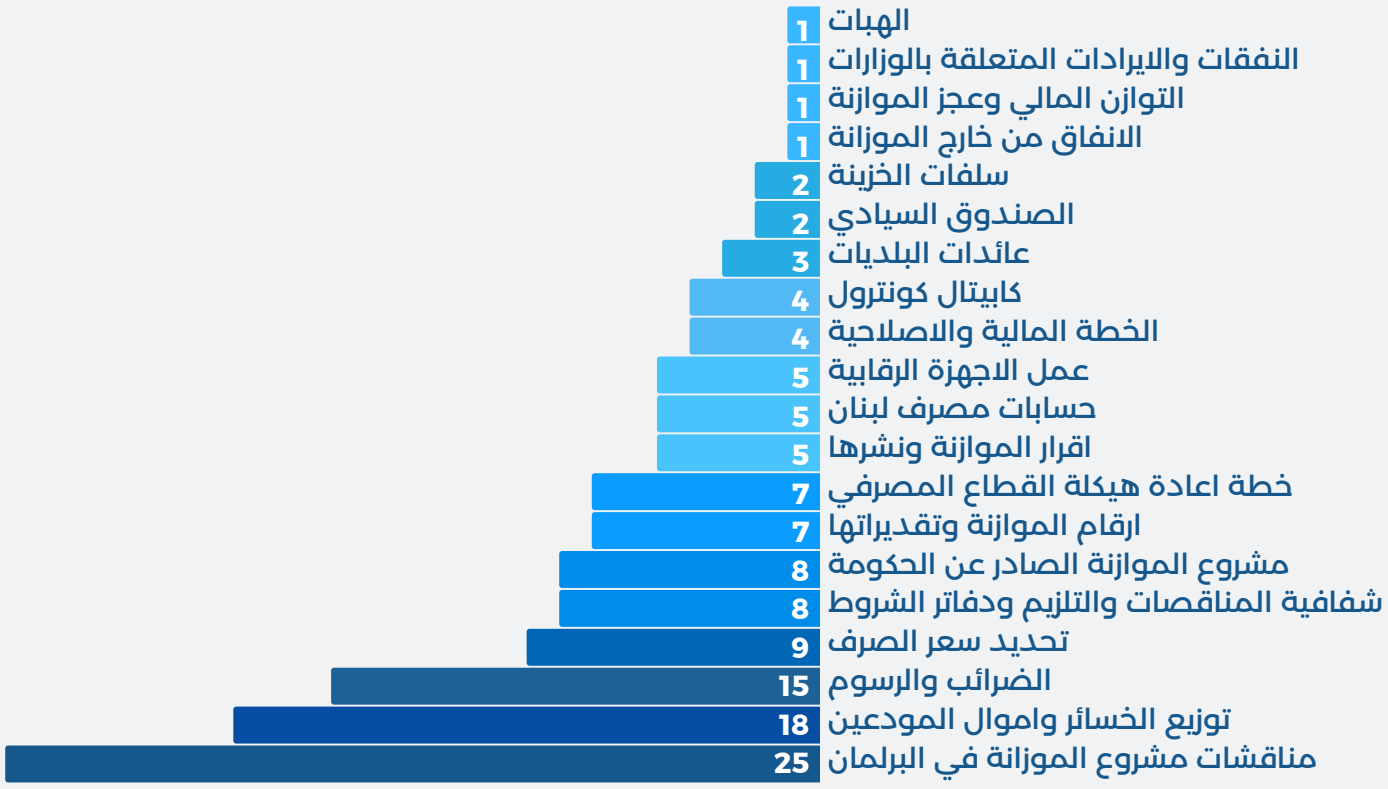

جدول رقم 12

5. التغطيات تبعا لاهتمامات وسائل الاعلام

المواضيع في تغطيات الصحف

تختلف اهتمامات الصحف وتغطياتها تبعا لسياساتها التحريرية وللاحداث الجارية. ويبدو واضحا في الجدول رقم 13 الاهتمام الذي توليه كل صحيفة للمواضيع التي تتناول قضايا المالية العامة. وهي تختلف بين صحيفة وأخرى. غير أن هناك موضوعا واحدا حصل على اهتمام كبير مشترك للصحف هو موضوع توزيع الخسائر واموال المودعين، وقد حصل على تغطيات عالية عند كل الصحف المرصودة، وهو موضوع يعني غالبية الشعب اللبناني.

ما عدا ذلك يبدو التباين كبيرا بين خيارات الصحف التحريرية. فموضوع مناقشات مشروع الموازنة الذي واكبته جريدة النهار عن قرب وكان الموضوع الأول فيها من حيث عدد التغطيات (11 تغطية)، لم يحصل في جريدة الاخبار الا على تغطية واحدة. فيما برز في صحيفة الاخبار موضوع شفافية المناقصات والتلزيم ودفاتر الشروط في الدرجة الأولى (4 تغطيات)، تلاه موضوع توزيع الخسائر واموال المودعين (3 تغطيات).

في جريدة النهار برز موضوعان الى جانب تغطيات الموازنة وهما: الضرائب والرسوم وتحديد سعر الصرف (4 تغطيات لكل منهما). جاء بعدهما موضوع توزيع الخسائر واموال المودعين (3 تغطيات).

أبرزت صحيفة L'Orient -Le Jour موضوع تحديد سعر الصرف (4 تغطيات) الى جانب تغطيات موضوع الموازنة العامة. كما خصّصت 3 تغطيات لموضوع توزيع الخسائر واموال المودعين.
ويبيّن الجدول رقم 13 غياب بعض المواضيع عن بعض الصحف بشكل كامل فيما توليها صحف أخرى أهمية كبيرة، كمثل موضوع الخطة المالية والاصلاحية التي ورد في صحيفة نداء الوطن في 4 تغطيات فيما غاب عن الصحف الأخرى. وكذلك موضوع الصندوق السيادي على رغم أهميته الكبيرة فهو لم يرد الا في صحيفتي الاخبار والنهار. كذلك موضوع عمل الأجهزة الرقابية الذي ورد في 4 تغطيات في نداء الوطن ومرة واحدة في صحيفة النهار وغاب عن الاخبار ولوريان لوجور.
وفي تعداد عناوين المواضيع التي أوردتها كل صحيفة، يتبيّن ان الاعداد متقاربة بين بعضها، فقد بلغت عناوين المواضيع التي عالجتها كل من النهار ونداء الوطن 14 عنوانا، وكل من الاخبار وL'Orient-Le Jour 10 عناوين.

مواضيع التغطية التفصيلية للصحف المرصودة	الاخبار	النهار	L'Orient-Le Jour	نداء الوطن	مجموع التغطية
ارقام الموازنة وتقديراتها	1	1	2	3	7
اقرار الموازنة ونشرها		2	3		5
الانفاق من خارج الموزانة		1			1
التوازن المالي وعجز الموازنة		1			1
الخطة المالية والاصلاحية				4	4
الصندوق السيادي	1	1			2
الضرائب والرسوم	1	4	1	9	15
النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات		1			1
الهبات	1				1
تحديد سعر الصرف		4	4	1	9
توزيع الخسائر واموال المودعين	3	3	3	9	18
حسابات مصرف لبنان		1	1	3	5
خطة اعادة هيكلة القطاع المصرفي	2		1	4	7
سلفات الخزينة	1			1	2
شفافية المناقصات والتلزيم ودفاتر الشروط	4		1	3	8
عائدات البلديات	2			1	3
عمل الاجهزة الرقابية		1		4	5
كابيتال كونترول		2		2	4
مشروع الموازنة الصادر عن الحكومة		2	2	4	8
مناقشات مشروع الموزانة في البرلمان	1	11	4	9	25
المجموع العام	17	35	22	57	131

جدول رقم 13

المواضيع في تغطيات قنوات التلفزيون

يبرز في تغطية القنوات موضوع مناقشة الموازنة في مجلس النواب الذي حصل على مجموع 42 تغطية من مجموع تغطيات المحطات البالغ 164 (جدول رقم 14). غير أن قناة المنار تتفرّد بأنها لم تخصّص لهذا الموضوع سوى تغطية واحدة في مقابل 12 لتلفزيون لبنان و 9 لقناة MTV و 8 لقناة OTV .
غير أن هناك موضوعين يبرزان في مجمل التغطيات التلفزيونية وحصلا على 19 تغطية لكل منهما، الاول الضرائب والرسوم والنفقات، والثاني الايرادات المتعلقة بالوزارات.

وقد أولت قناة الجديد الأولوية لموضوع تحديد سعر الصرف (7 تغطيات) فيما غاب هذا الموضوع كليا عن قناتي تلفزيون لبنان وOTV، فيما تناولته MTV في 5 تغطيات والمنار في تغطية واحدة.
وركزت قناة الجديد أيضا على موضوعين نال كل منهما 4 تغطيات وهما: الخطة المالية والاصلاحية والضرائب والرسوم.

قناة المنار أبرزت موضوع النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات الذي نال 4 تغطيات أي أكثر من ثلث مجموع تغطياتها لكل مواضيع المالية العامة، فيما غابت عن القناة مواضيع أخرى كثيرة. لذلك فان مجموع تغطيات القناة لا تتخطى 7% من مجموع التغطيات المرصودة عند مختلف القنوات.

قناة LBCI هي أيضا لم تخصّص لتغطيات مواضيع المالية العامة سوى 14 تغطية، حوالي 40% منها لموضوع الموازنة. وغابت عنها أيضا غالبية المواضيع التي تناولتها القنوات الأخرى.

قناة MTV أبرزت موضوع توزيع الخسائر واموال المودعين (7 تغطيات)، ثم موضوع الضرائب والرسوم (6 تغطيات) تلاه موضوعا تحديد سعر الصرف والنفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات (5 تغطيات لكل منهما).

قناة OTV، خارج موضوع الموازنة، أبرزت موضوع النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات (6 تغطيات) تلاه موضوع الرسوم والضرائب (3 تغطيات).

تلفزيون لبنان خصّص النسبة الطاغية لتغطياته لموضوع الموازنة (12 تغطية)، تلاه موضوع النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات (3 تغطيات).

ويدلّ الجدول رقم 14 على تنوّع التغطيات التي تناولتها كل محطة في قضايا الشفافية المالية وعلى كمية المواضيع التي عالجتها كل منها. فقد بلغ مجموع المواضيع التي عالجتها MTV 16 موضوعا، تلتها قناة الجديد ب 14 موضوعا، ثم تلفزيون لبنان ب 12 موضوعا، ثم OTV ب 8 مواضيع، المنار 6 مواضيع، وأخيرا LBCI ب 5 مواضيع. هذا الفارق بعدد المواضيع بين المحطات يعود الى السياسة التحريرية لكل محطة وارتباطاتها أو اهتماماتها المختلفة.

مواضيع التغطية التفصيلية لنشرات الاخبار التلفزيونية	AL-JADEED	AL-MANAR	LBCI	MTV	OTV	TL	مجموع التغطية
اتفاقيات الاستكشاف والتطوير والانتاج			1				1
ارقام الموازنة وتقديراتها	1			2		1	4
اقرار الموازنة ونشرها				3		1	4
اقرار قطع الحساب السنوي				1		2	3
الاقتصاد النقدي	1						1
الانفاق في قطاع الامن والاستخبارات				1	1	1	3
التوازن المالي وعجز الموازنة	1			1			2
الخطة المالية والاصلاحية	4	1	2		2	1	10
الرسوم والعائدات الجمركية	1						1
الصندوق السيادي		2			1		3
الضرائب والرسوم	4	2	2	6	3	2	19
القطاع المصرفي والمالي	3						3
النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات	1	4		5	6	3	19
الهبات	1						1
تحديد سعر الصرف	7	1	2	5			15
توزيع الخسائر واموال المودعين	3			7		2	12
حسابات مؤسسة كهرباء لبنان	3						
خطة اعادة هيكلة القطاع المصرفي				1	1		2
ديون الدولة الداخلية والخارجية			1			1	2
سلفات الخزينة				2			2
شفافية المناقصات والتلزيم ودفاتر الشروط				3		2	5
عائدات البلديات				1			1
عمل الاجهزة الرقابية				1			1
كابيتال كونترول	2						2
مشروع الموازنة الصادر عن الحكومة				1	3	1	5
مناقشات مشروع الموزانة في البرلمان	6	1	6	9	8	12	42
المجموع العام	36	11	14	49	25	29	164

جدول رقم 14

مقارنة بين اهتمام الصحف والقنوات

جاء حجم الاهتمام بتغطية موضوع الموازنة مشتركا عند الصحف وقنوات التلفزة وبنسب متقاربة اذا احتسبنا الأبواب التي تتعلق بالموازنة: مناقشات مجلس النواب، ارقام الموازنة وإقرارها. وبلغت النسبة التقريبية للتغطية حوالي 36% لكل من مجموع تغطيات القنوات ومجموع تغطيات الصحف.وتبدو الأهمية المعطاة للمواضيع غالبا ما هي مشتركة عند الصحف والقنوات كمثل موضوع الضرائب والرسوم (19 للقنوات و 15 للصحف)، وموضوع تحديد سعر الصرف (15 للقنوات و9 للصحف)، وتوزيع الخسائر (12 للقنوات و18 للصحف).

لكن هناك بعض المواضيع حيث تتفاوت التغطيات كثيرا بين الصحف والقنوات كمثل موضوع النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات فهي حصلت على 19 تغطية في قنوات التلفزة في مقابل تغطية واحدة في الصحف، وهذا أمر ملفت. لكن يمكن تفسيره بأن القنوات التلفزيونية المقرّبة من الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة هي التي أوردت النسب الأعلى من هذه التغطيات: المنار 4، OTV 6، MTV 5. أو أيضا خطة اعادة هيكلة القطاع المصرفي التي واكبتها الصحف ب 7 تغطيات في مقابل تغطيتين للقنوات. كذلك موضوع الخطة المالية والاصلاحية التي حصلت على 10 تغطيات في القنوات في مقابل 4 في صحيفة نداء الوطن دون غيرها من الصحف.

6. متطلبات الشفافية المالية في التغطيات الاعلامية

تعتمد التقارير الإخبارية التي تتناول احدى متطلبات الشفافية المالية احدى المقاربتين: الإشارة المباشرة أو الإشارة غير المباشرة. الإشارة المباشرة هي التي تتبناها الوسيلة الإعلامية صراحة، بينما الإشارة غير المباشرة هي التي ترد على لسان فاعلين رئيسيين او غير رئيسيين تنقل المؤسسة الإعلامية رأيهم.

توزّع نسبة تقارير نشرات الاخبار التلفزيونية
لناحية الاشارة الصريحة او الضمنية الى متطلبات الشفافية المالية
العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

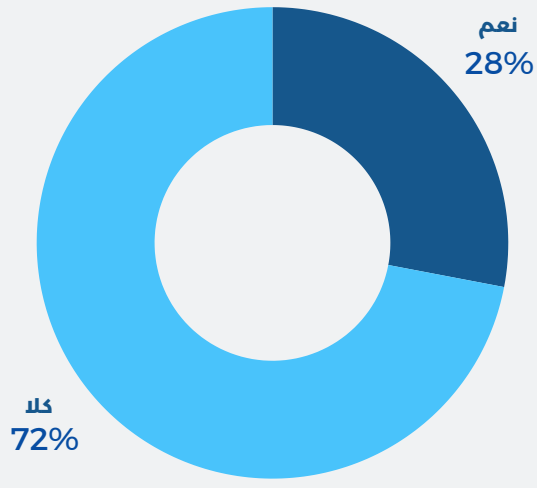

جدول رقم 15

بلغ عدد تقارير نشرات الاخبار المسائية المرصودة والتي اشارت صراحة او ضمنيا الى احدى متطلبات الشفافية المالية 46 تقريرا من مجموع 164 تقريرا اخباريا مرصودا حول قضايا المتعلقة بالشفافية المالية خلال فترة الرصد، أي ما نسبته 28% (جدول رقم 15).

ويعرض الجدول رقم 16 التغطيات التي وردت فيها إشارات الى متطلبات الشفافية المالية فيتبيّن ان 32 منها ترتبط بالموازنة أي ما نسبته 70% من مجموع هذه الإشارات، وهي غالبا وردت خلال مناقشات الموازنة في مجلس النواب، ومنها ما ورد عرضيا في اطار تصريحات النواب. أما في المواضيع الأخرى فهي ترد بنسب هامشية على رغم ان المواضيع المطروحة أساسية وتتعلق بالمالية العامة وتستحق ان تولى اهتماما لمعرفة مدى مطابقتها متطلبات الشفافية المالية.

متطلبات الشفافية المالية الواردة في التقارير الاخبارية التلفزيونية	عدد التقارير 46
موثوقية ارقام الموازنة ومصداقيتها	12
الالتزام بالمهل القانونية لاصدار الموازنة وقطع الحساب	8
شفافية الضريبة وجدواها	4
وضوح وشفافية خطة النهوض الاقتصادي	4
ربط الموازنة بالاصلاحات	3
نشر قانون الموازنة المعتمد وقطع الحساب السنوي	3
وضوح، دقة واكتمال وثائق الموازنة	3
شمولية اقسام الموازنة لمختلف نشاطات الدولة ومؤسساتها	2
موثوقية وفعالية تقارير تقييم الاداء المالي وكشف المخالفات	2
نشر المناقصات العامة ومبرراتها القانونية	2
النشر الدوري المكمّل للموازنة (تصحيح، تعديل، توضيح)	1
تفصيل النفقات والايرادات	1
شفافية تشكيل واعمال واستقلالية هيئات الرقابة المصرفية والمالية	1

جدول رقم 16

أمّا في التغطيات الصحفية فقد بلغ عدد التقارير التي اشارت صراحة او ضمنيا الى احدى متطلبات الشفافية المالية 55 تقريرا من مجموع 131 تقريرا اخباريا مرصودا حول قضايا المتعلقة بالشفافية المالية أي ما نسبته 42% (جدول رقم 17)، وهي نسبة اعلى بكثير مما ورد في التغطيات التلفزيونية.

توزّع نسبة التغطيات الصحفية
لناحية الاشارة الصريحة او الضمنية الى متطلبات الشفافية المالية
العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

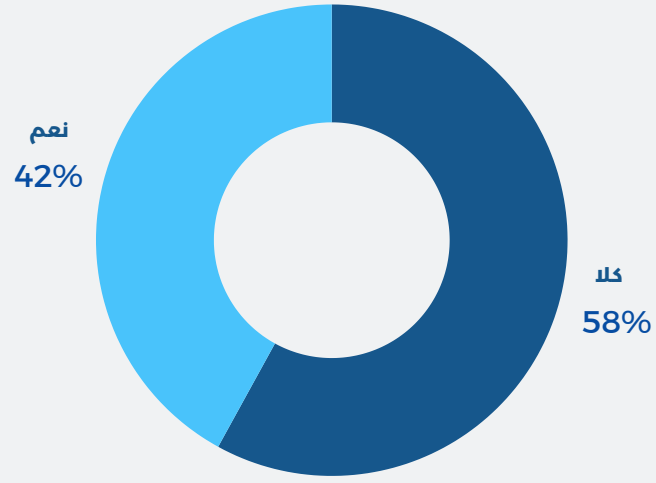

جدول رقم 17

ويدلّ الجدول رقم 18 الذي يعرض المواضيع التي تمّت فيها الإشارة الى متطلبات الشفافية المالية ان موضوع الموازنة حصل على 49%. على رغم أن هذه النسبة مرتفعة، بمعنى ان الموازنة تأخذ النسبة الكبرى، فيما ملفات أخرى كثيرة تعنى بالمالية العامة لا تعطى ما تستحق من المتابعة، غير أن هذه النسبة تبقى أقل بكثير مما ورد في التغطيات التلفزيونية. وقد أعطت التقارير الصحفية مساحات من متطلبات الشفافية الى مواضيع أخرى مهمّة كمثل موضوع نشر المناقصات العامة ومبرراتها القانونية (20%)، الذي لم يحظ في التقارير التلفزيونية سوى على 4%. أو أيضا موضوع شفافية الضريبة وجدواها الذي استحوذ على حوالي 11% في التغطيات الصحفية، فيما حظي في التغطيات التلفزيونية على حوالي 8.5%.

متطلبات الشفافية المالية الواردة في التقارير الصحفية	عدد التغطيات 55
الالتزام بالمهل القانونية لاصدار الموازنة وقطع الحساب	11
موثوقية ارقام الموازنة ومصداقيتها	11
نشر المناقصات العامة ومبرراتها القانونية	11
شفافية الضريبة وجدواها	6
موثوقية وفعالية تقارير تقييم الاداء المالي وكشف المخالفات	4
اقرار موازنة عامة رسمية	3
شفافية اعمال مصرف لبنان	3
شفافية تشكيل واعمال واستقلالية هيئات الرقابة المصرفية والمالية	2
تفصيل النفقات والايرادات	1
مبدأ توازن الموازنة	1
نشر قانون الموازنة المعتمد وقطع الحساب السنوي	1
وضوح وشفافية خطة النهوض الاقتصادي	1

جدول رقم 18

إشارة مباشرة الى وثائق وقوانين متعلقة بموضوع الشفافية المالية

ان قضايا الشفافية المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة من الوثائق والقوانين التي تحدّد المعايير والقواعد والاجراءات التي تقيّد عمل السلطة وتحدد المستفيدين واصحاب المصلحة المختلفين.
لذلك فان الاشارة الى هذه الوثائق والقوانين المتعلقة بقضايا الشفافية المالية تضفي على التغطيات الاعلامية والقضايا المطروحة طابعا علميا ومهنيا ويسهم بشكل اكبر في التحقّق من المعلومات والتدقيق فيها وكشف المخالفات ونتائجها ووضعها في تصرف الجمهور والجهات الرسمية من قضائية ورقابية، كما يُعتبر مؤشرا لمدى وصول الصحافيين الى المعلومات لاسيما الوثائق غير المتاحة للعموم.
ويبيّن الجدول رقم 19 ان نسبة التقارير الإخبارية في نشرات التلفزيون التي حملت إشارة مباشرة الى الوثائق والقوانين المتعلقة بالشفافية المالية كانت بنسبة 24%.

إشارة صريحة إلى القوانين والوثائق المتعلقة بالشفافية المالية
في تقارير نشرات الاخبار التلفزيونية
العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

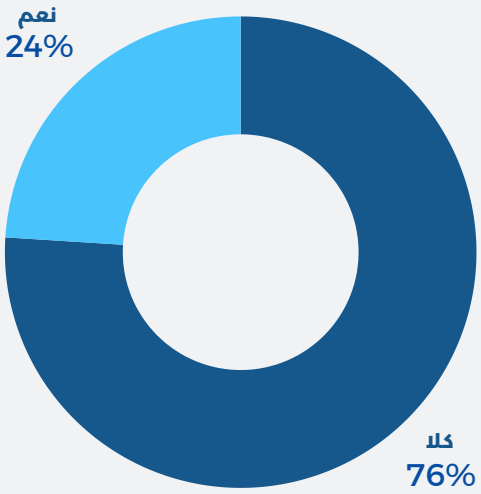

جدول رقم 19

اما في التغطيات الصحفية فجاءت نسبة الإشارة المباشرة الى الوثائق والقوانين المتعلقة بالشفافية المالية بنسبة 33% (جدول رقم 20).

إشارة صريحة إلى القوانين والوثائق المتعلقة بالشفافية المالية
في التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

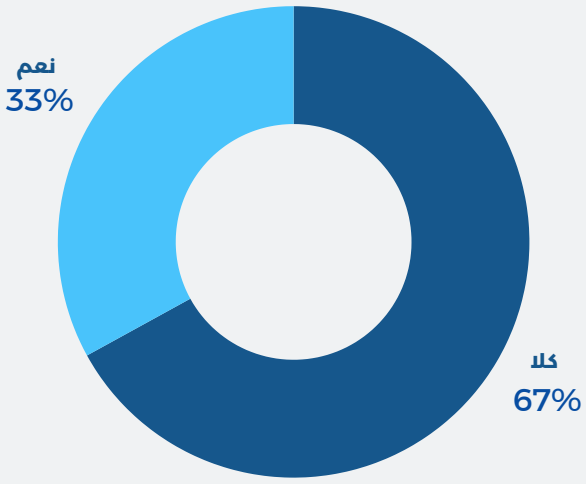

جدول رقم 20

7. النبرة الإعلامية في التغطيات

تعكس النبرة الإعلامية التوجّه النقدي الذي يظهر في التقارير والمقالات الإخبارية، و هي تُظهر بالتالي موقفا معيّنا حيال الموضوع الذي تنقله المؤسسة الاعلامية. ويمكن أن تكون هذه النبرة تعبيرا عن موقف محايد او عن موقف يحمل تقييما معيّنا. ويأتي تحديد نوع هذه النبرة في مروحة كالاتي: تأييد، حياد، تشكيك أو اتهام.

النبرة في تغطيات التلفزيون

ويتبيّن في استعراض النبرة في تغطيات نشرات الاخبار التلفزيونية موضوع الرصد حيال القضايا المتعلقة بالشفافية المالية (جدول رقم 21) ان هناك نسبة اتهام بلغت حوالي 28% من التغطيات، وان كانت نسبة الحياد هي الطاغية في 60% منها. كما ترد نسبة من التشكيك تبلغ 5%، فيما لم تبلغ مواقف التأييد سوى 7%.

توزّع النبرة الاعلامية في تقارير نشرات الاخبار المسائية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

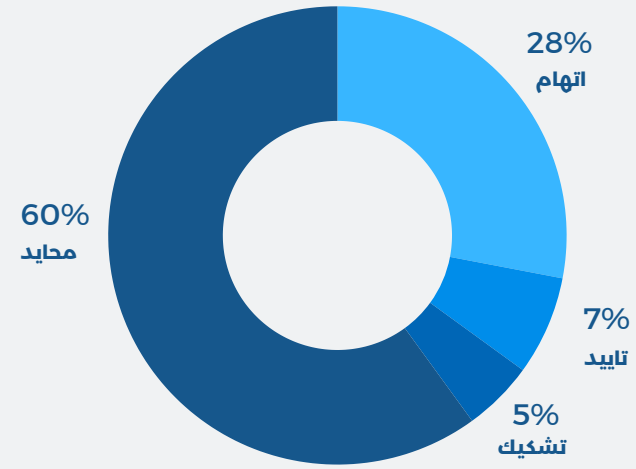

جدول رقم 21

توزّع النبرة الاعلامية في تغطيات الصحف حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

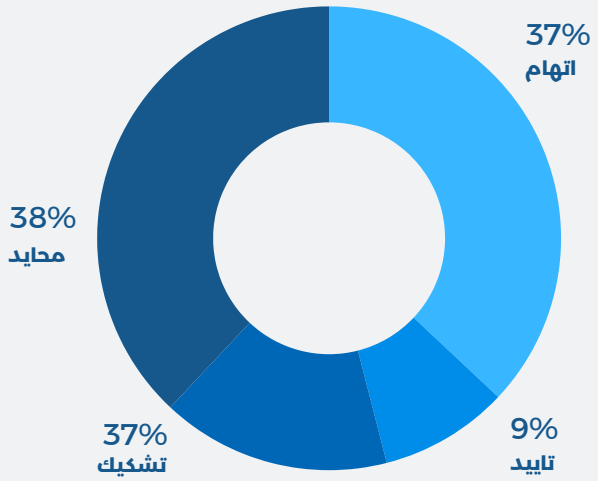

جدول رقم 22

النبرة في تغطيات الصحف

تتراجع في تغطيات الصحف نسبة الحياد بشكل ملحوظ لتصل الى 38% فيما ترتفع نسبة الاتهام الى 37% ونسبة التشكيك الى 16%. اما نسبة التأييد فتبقى بالنسبة ذاتها تقريبا 9% (جدول رقم 22). واذا جمعنا نسبة الاتهام مع نسبة التشكيك في تغطيات الصحافة تصبح النتيجة بنسبة 53% من النبرة السلبية حيال القضايا المتعلقة بالشفافية المالية.

توزّع النبرة حسب المواضيع في النشرات التلفزيونية

يعرض الجدول 23 توزّع النبرة الاتهامية في مواضيع التغطية التي وردت في نشرات اخبار التلفزيون المسائية. وقد جاء 50% من النبرة الاتهامية في موضوعي مناقشة الموازنة والضرائب. وترتفع هذه النسبة اذا اضفنا اليها العناوين الأخرى المتعلقة بالموازنة.

وهكذا يبدو عنوان المالية العامة للدولة وموازنتها هو الرئيسي من بين العناوين الخمسة التي تتناول المالية العامة للدولة، فيما العناوين الأربعة الباقية تبدو ثانوية وهي: المناقصات العامة والصفقات الحكومية، الرقابة على الانفاق العام، الخطة المالية والاصلاحية، الادارة المالية لمصرف لبنان.

طبعا يعود تقدّم موضوع الموازنة الى ورود مناقشتها خلال فترة الرصد، أي أن تغطيات القنوات واكبت الحدث. غير أن الملفّات الأخرى لا تقلّ أهمية عن الموازنة وهي ترتبط بسير عمل الإدارة والحكومة وتستحقّ مواكبة دائمة من وسائل الاعلام للتأكد من حسن سير العمل فيها ومطابقتها شروط الشفافية والحوكمة الرشيدة. لكن ارتباط التغطيات بالحدث وغياب التحقيقات والمبادرات الصحفية تجعل أن قضايا أخرى مهمة تبقى غير مطروحة لأنها ليست على "أجندة" صانعي السياسات العامة.

توزّع النبرة الاتهامة تبعا لمواضيع التغطية التفصيلية
في تقارير نشرات الاخبار التلفزيونية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 46 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

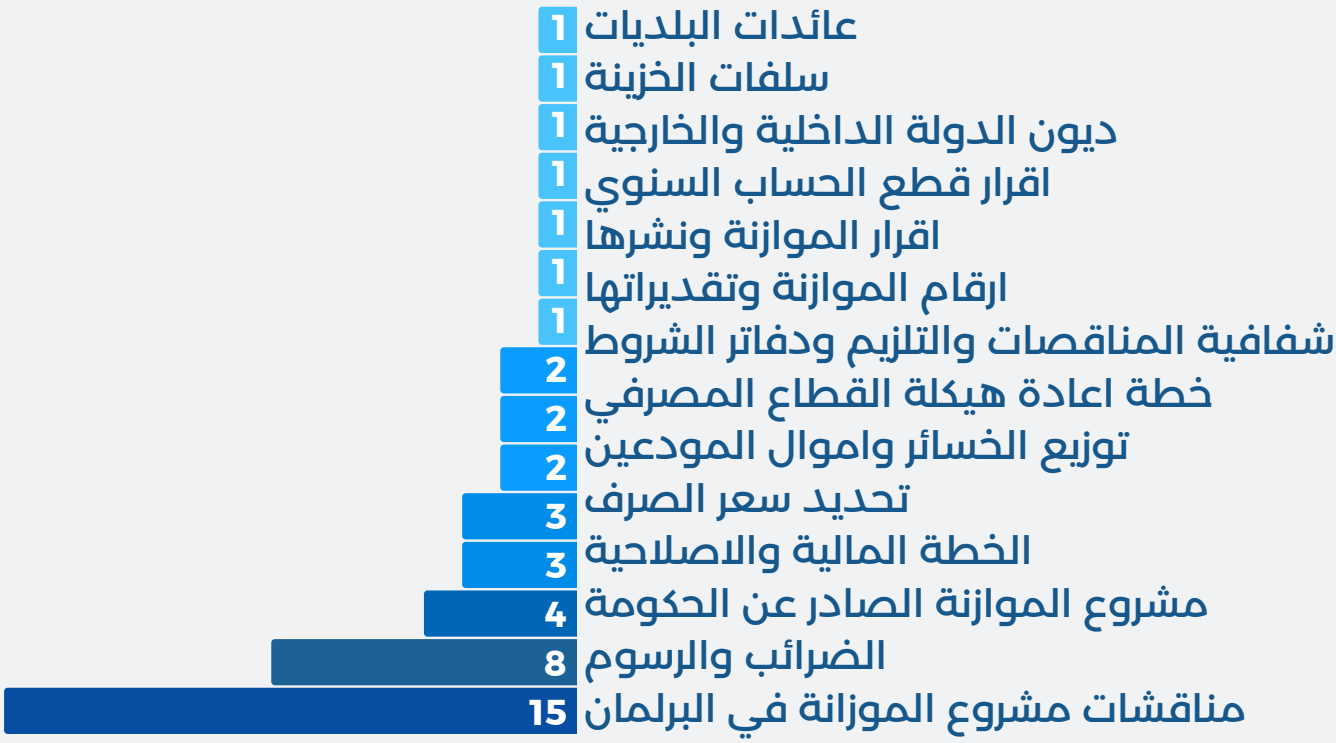

جدول رقم 23

توزّع النبرة حسب المواضيع في الصحف

تأتي في مقدمة المواضيع التي تعالجها الصحف بنبرة اتهامية موضوع توزيع الخسائر وأموال المودعين بنسبة حوالي 17%. يليه موضوع الموازنة بنسبة حوالي 13%. ثم تتوالى 3 مواضيع بنسبة 10% وهي: الضرائب والرسوم، خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وشفافية المناقصات والتلزيم (جدول رقم 24).

توزّع النبرة الاتهامية تبعا لمواضيع التغطية التفصيلية في الصحف حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 48 تغطية صحافية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

جدول رقم 24

وتبدو العناوين موضوع النبرة الاتهامية في القنوات التلفزيونية والصحف هي نفسها وان اختلفت النسب المخصّصة لكل موضوع.

8. الفاعلون الرئيسيون في التغطيات

تمحورت التغطيات الاعلامية حول فاعلين رئيسيين مؤثرين في صنع السياسات العامة او التأثير فيها. وواكبت وسائل الاعلام هؤلاء الفاعلين مع اعطائهم الدور الرئيسي ونقل ارائهم ومداخلاتهم لاسيما مواكبة لمناقشات مشروع الموازنة في مجلس النواب والدور الذي لعبته لجنة المال والموازنة ومداخلات النواب في جلسات مناقشة بنود الموازنة في الهيئة العامة. غير أن قضايا المالية العامة والشفافية في الحسابات العامة هي موضوع وطني لأنها تتناول قضية رئيسية تعني شؤون الوطن عموما كما جميع المواطنين يمكن أن تعني قادة الرأي في المجتمع لا أن تنحصر بالمسؤولين الرسميين.

الفاعلون الرئيسيون في التغطيات التلفزيونية

تصدّر النواب قائمة الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية في 38 تقريرا مرصودا، ورئيس لجنة المال والموازنة النيابية ابراهيم كنعان في 22 تقريرا مرصودا، ولجان نيابية اخرى في 11 تقريرا والهيئة العامة لمجلس النواب في 7 تقارير والتي تشكل مجموعها 78 تقريرا أي نسبة 47.5% لفاعلين برلمانيين في التقارير الاخبارية التلفزيونية (جدول رقم 26).

وتوزع الفاعلون الاخرون على الشكل التالي: مصرف لبنان: 28 تقريرا (17%)، الحكومة ورئيسها وأعضاؤها ووزاراتها: 30 تقريرا (18%)، هيئات القطاع الخاص: 18 تقريرا (11%)، هيئات الرقابة والتدقيق المالي: تقريرين، رجال الدين: تقريرين، منظمات الرقابة غير الحكومة: تقريرين، المكلّفون بالضريبة والحكومات الاجنبية وهيئات عامة أخرى: تقرير واحد لكل منها كفاعل رئيسي. وهكذا يتبيّن ان الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية هم من السلطات الرسمية بنسبة 87%، بينما لا يتمثل مجموع القطاع الخاص الا بنسبة حوالي 13%.

توزّع الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية
في تقارير نشرات الاخبار التلفزيونية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

جدول رقم 25

الفاعلون الرئيسيون في التغطيات الصحفية

لا يختلف توزّع الفاعلين الرئيسيين في التغطيات الصحفية عنه في التغطيات التلفزيونية. ويبيّن الجدول رقم 27 أن مجلس النواب، من أعضاء ورئيس لجنة المال والموازنة ولجان نيابية، جمع 62 تغطية من مجموع 131 تغطية تلفزيونية أي ما نسبته حوالي 47% من تغطيات الفاعلين الرئيسيين. وتوزّع الفاعلون الرئيسيون الاخرون كالاتي: مصرف لبنان: 23 تغطية (17%)، هيئات قطاع خاص: 14تغطية (11%)، الحكومة ورئيسها وأعضاء في الحكومة ووزارات : 22 تغطية (17%). أما القطاع الخاص فلا يظهر كفاعل رئيسي في التغطيات الصحفية الا بنسبة 12%.

توزّع الفاعلين الرئيسيين في التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

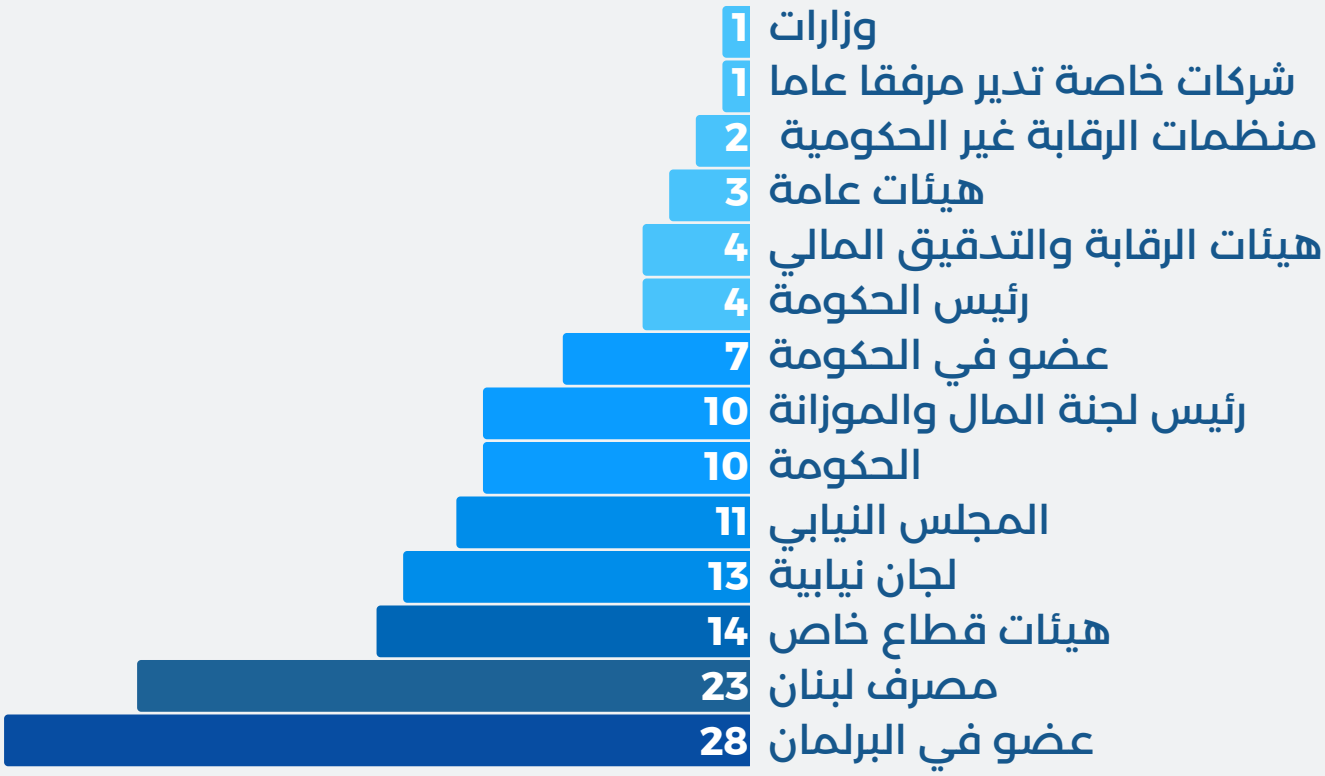

جدول رقم 26

مقارنة تغطيات التلفزيون والصحف حول الفاعلين الرئيسيين

يظهر الجدول 25 مقارنة بين الفاعلين الرئيسيين في التغطيات في كل من القنوات التلفزيونية والصحف. وتبدو النسب متقاربة جدا كمثل ظهور الفاعلين البرلمانيين والفاعلين الحكوميين الذين يحتلون النسبة الكبرى في الجدولين بنسب متشابهة (47% لكل منهما)، ومصرف لبنان (17% لكل منهما)، والحكومة (18% للتلفزيون و17% للصحف)، والقطاع الخاص (13% للتلفزيون و12% للصحف). ويطغي الفاعلون في القطاع العام بنسبة عالية جدا في التغطيات (87% للتلفزيون و 88% للصحف). وتبدو الفروقات في تغطيات بين الاثنين من غير أهمية.

توزّع الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية/ مجموع 164 تغطية	توزّع الفاعلين الرئيسيين في التغطيات الصحفية/ مجموع 131 تغطية
فاعلين برلمانيين 78 تقريرا نسبة 47.5%	فاعلين برلمانيين 62 تقريرا نسبة 47.3%
فاعلين حكوميين 30 تقريرا	فاعلين حكوميين 22 تقريرا
فاعلين في السياسات النقدية والمالية (مصرف لبنان) 28 تقريرا	فاعلين في السياسات النقدية والمالية (مصرف لبنان) 23 تقريرا
فاعلين من هيئات القطاع الخاص 18 تقريرا	فاعلين من هيئات القطاع الخاص 14 تقريرا
فاعلين من هيئات الرقابة والتدقيق المالي: عدد 3	فاعلين من هيئات الرقابة والتدقيق المالي عدد 4
فاعلين من رجال الدين: عدد 2	فاعلين من رجال الدين: لا يوجد
فاعلين من منظمات الرقابة غير الحكومية: عدد 2	فاعلين من منظمات الرقابة غير الحكومية: عدد 2
فاعلين من الهيئات العامة: عدد1	فاعلين من الهيئات العامة: عدد 3
فاعلين من مكلفين بالضريبة: عدد1	فاعلين من مكلفين بالضريبة: لا يوجد
فاعلين من الحكومات الأجنبية: عدد1	فاعلين من الحكومات الأجنبية: لا يوجد
شركات خاصة تدير مرفقا عاما: لا يوجد	شركات خاصة تدير مرفقا عاما: عدد1

جدول رقم 27

توزّع الفاعلين الرئيسيين حسب الجندر

في نشرات الاخبار التلفزيونية

يبدو الفاعل الرئيسي في نشرات الاخبار التلفزيونية في القضايا المتعلقة بالشفافية المالية ذكوريا بامتياز، إذ ان 94% من هذه التغطيات تعطي الدور للرجل كفاعل رئيسي منفردا مقابل 1% للمرأة كفاعلة رئيسية منفردة . فيما سجلت نسبة 5% من التغطيات مشاركة بين الجنسين كفاعل رئيسي. هذه النتيجة تؤكد من جديد الدور المهمّش للمرأة في الحياة العامة في لبنان وتغييبها من جانب وسائل الاعلام. (جدول رقم 28)

توزّع جنس الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية
في تقارير نشرات الاخبار المسائية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

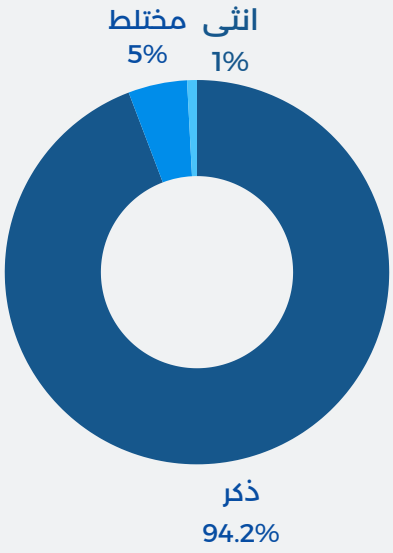

جدول رقم 28

في التغطيات الصحفية

لا يختلف كثيرا واقع المرأة في التغطية الصحفية التي تتناول قضايا الشفافية المالية عن واقعها في التغطيات التلفزيونية. ويبيّن الجدول رقم 29 ان المرأة لم تحظَ في التغطيات الصحفية سوى بنسبة 3% كفاعل رئيسي فيما حظي الرجل بنسبة 84%. وجاءت النتائج التي تلحظ مشاركة بين الجنسين كفاعل رئيسي في التغطيات الصحافية المرصودة بنسبة أعلى وصلت الى 13%. تبدو المساحة المعطاة للمرأة في التغطيات الصحفية أعلى بقليل من تلك في التغطيات التلفزيونية لكنها تبقى قليلة جدا وتبيّن هنا أيضا هيمنة ذكورية واضحة. (جدول رقم 29)

توزّع جنس الفاعلين الرئيسيين في التغطيات الصحافية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 131 تغطية صحافية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

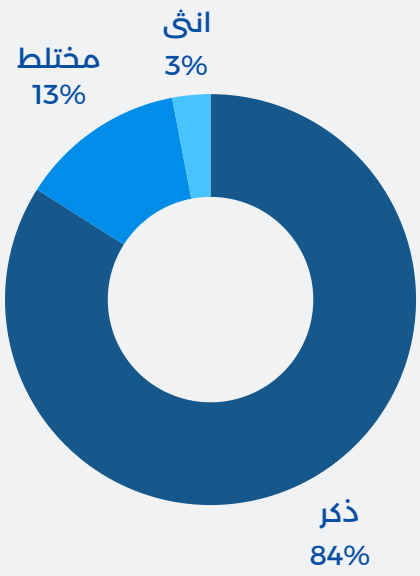

جدول رقم 29

توزّع الفاعلين غير الرئيسيين في التغطيات

الى جانب الفاعلين الرئيسيين تتضمّن التغطيات الإخبارية فاعلين اخرين، غير رئيسيين، هم أيضا من المعنيين بشؤون المالية العامة بشكل مباشر او غير مباشر.
ويتبيّن في التغطيات التلفزيونية (جدول رقم 30) ان النسبة الغالبة من التغطيات (حوالي 74%) هي محصورة بالفاعلين الرئيسيين اذ يغيب عنها فاعلون اخرون، فيما يظهر فاعلون غير رئيسيين في 26% من التغطيات لاسيما في فئة الخبراء (حوالي 19%)، و يظهر ممثلو قطاعات اقتصادية ومهنية بنسبة حوالي 4%.

توزّع الفاعلين غير الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية
في تقارير نشرات الاخبار التلفزيونية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

جدول رقم 30

وكذلك الامر بالنسبة للتغطيات الصحفية، اذ أن 74% من التغطيات اقتصرت على فاعلين رئيسيين، كما برزت فئة الخبراء كفاعلين غير رئيسيين في حوالي 17% من التغطيات وممثلون لقطاعات اقتصادية ومهنية ومجتمع مدني في حوالي 6%.

توزّع الفاعلين غير الرئيسيين في التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

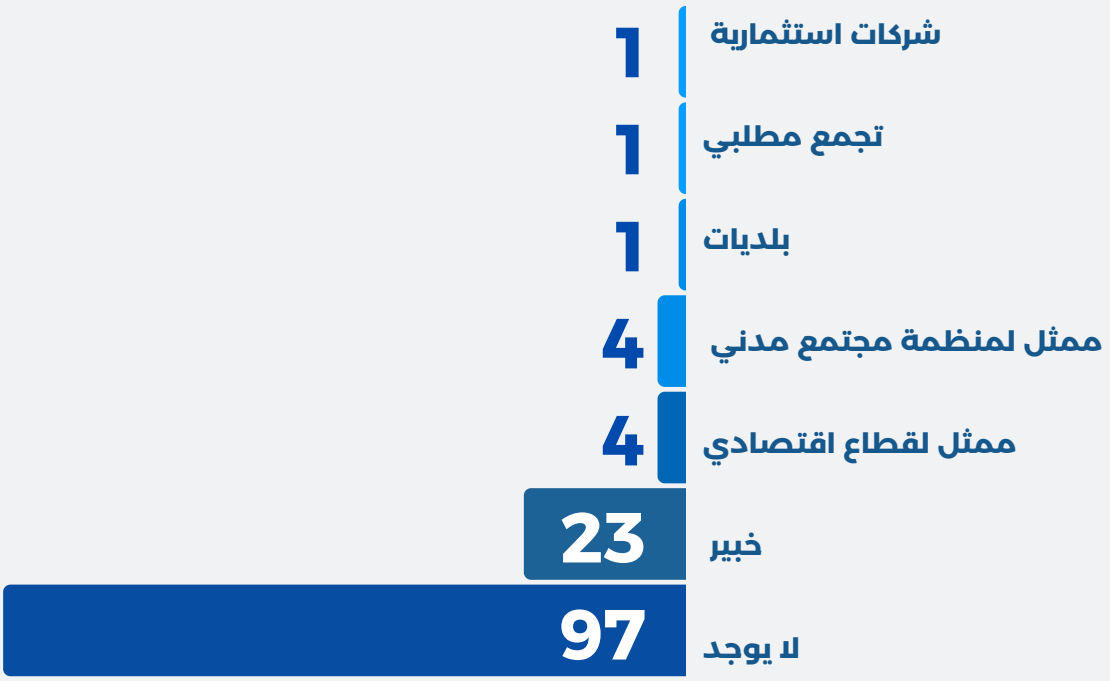

جدول رقم 31

توزّع الفاعلين غير الرئيسيين حسب الجندر

يظهر رصد الموضوع الجندري عند الفاعلين غير الرئيسيين في نشرات الاخبار التلفزيونية ان أكثرية التغطيات هي من نصيب الرجال بنسبة 90% منها ولا تحصل المرأة الا على نسبة 10%. (جدول رقم 32).

وبالنسبة للتغطيات الصحفية حصلت المرأة على النسبة ذاتها كما في التغطيات التلفزيونية أي نسبة 10% في مقابل 77% للرجل (جدول رقم 33). غير أن هناك نسبة 13% من التغطياتالصحفية حيث الفاعلين غير الرئيسيين مختلطين بين الذكور والاناث. و يتبيّن هنا ان المرأة تظهر كفاعل غير رئيسي بنسبة أعلى منها في فئة الفاعلين الرئيسيين، اذ تصل الى نسبة 10% كفاعل غير رئيسي فيما تبقى في هامش لا يُذكر في الفئة الأخرى.

توزّع جنس الفاعلين غير الرئيسيين في التغطية التلفزيونية
في تقارير نشرات الاخبار المسائية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

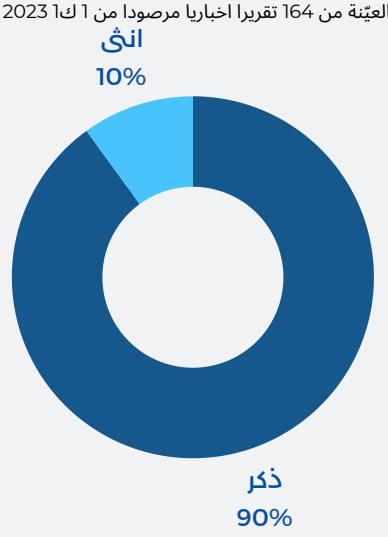

جدول رقم 32

توزّع جنس الفاعلين غير الرئيسيين في التغطيات الصحفية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

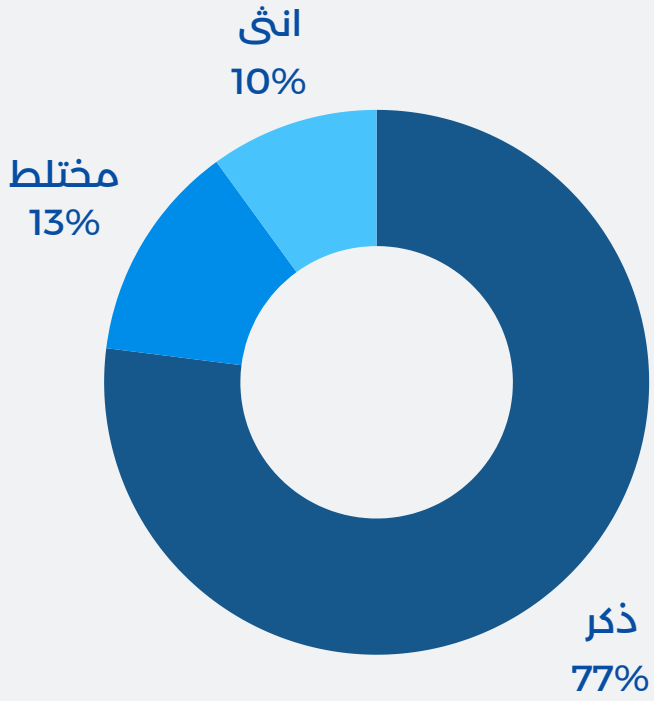

جدول رقم 33

9. مصادر المعلومات في التغطيات

تعتبر المصادر الصحافية احدى ركائز العمل الاعلامي اذ يستقي منها الصحفي المعلومة غير المتاحة للجمهور ويعتمد عليها في بناء تغطيته. لكن الاحداث اليومية غالبا ما تتمّ تغطيتها ميدانيا كمثل مناقشات مجلس النواب لمشروع الموازنة أو استطلاع اراء الخبراء في المواضيع المالية. غير أن الإضاءة على الاحداث ومعرفة خلفياتها وما يدور في الكواليس واستقصاء المعلومات تجعل أن المصادر تصبح ضرورة مهنية من أجل الإحاطة التامة بالخبر واطلاع الرأي العام على حقيقة الأمور التي هي غالبا غير ما هو ظاهر. وتعتبر العودة الى المصادر الموثوقة والمتخصصة من ضرورات العمل الصحفي ومؤشر على جودته ومهنيته.

المصادر في التغطيات التلفزيونية

في تحليل تغطيات الاخبار التلفزيونية المتعلقة بالشفافية المالية يتبين ان 90% من التغطيات هي من دون العودة الى مصادر اعلامية. فقط 10% من هذه التغطيات استندت الى مصادر، منها ما هو مصادر رسمية (5%) ومنها ما هو مصادر خاصة (5%) (جدول رقم 34).

مصادر المعلومات في تقارير نشرات الاخبار التلفزيونية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

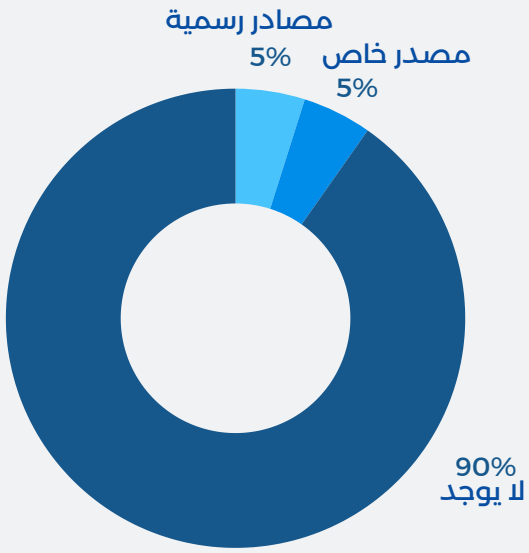

جدول رقم 34

ويتبيّن ان غالبية المصادر التي تعتمدها النشرات الإخبارية، سواء رسمية أم خاصة، هي مصادر مجهّلة (جدول رقم 35). فالمصادر غير الرسمية 7 منها مجهّلة في مقابل مصدر واحد محدد. وكذلك المصادر الرسمية 7 منها مجهّلة ، وهناك مصدر رسمي واحد محدد ومعلن.

توزّع نوع المصادر في تقارير نشرات الاخبار التلفزيونية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

جدول رقم 35

المصادر في التغطيات الصحفية

جاءت نسبة المصادر في التغطيات الصحفية أعلى منها في الاخبار التلفزيونية وبلغت نسبتها 15%. ولا تتخطّى نسبة المصادر الرسمية منها 4% في مقابل 11% لمصادر خاصة (جدول رقم 36).

مصدر المعلومات في التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

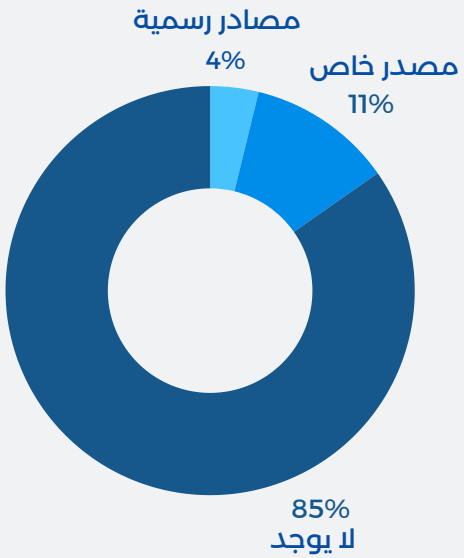

جدول رقم 36

وعلى غرار مصادر التغطيات التلفزيونية، جاءت المصادر الصحفية مجهّلة بنسبة عالية جدا، الرسمي منها وغير الرسمي، فقط حالة واحدة وردت لمصدر غير رسمي محدد وردت في التغطيات. لكن تبدو نسبة العودة الى مصادر بشكل عام متدنية (10% للنشرات التلفزيونية و15% للتقارير الصحفية) خصوصا في تغطيات تتناول قضايا المالية العامة وتحتاج الى معلومات رسمية واضاءات ونقد وتقييم.

توزّع نوع المصادر في التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

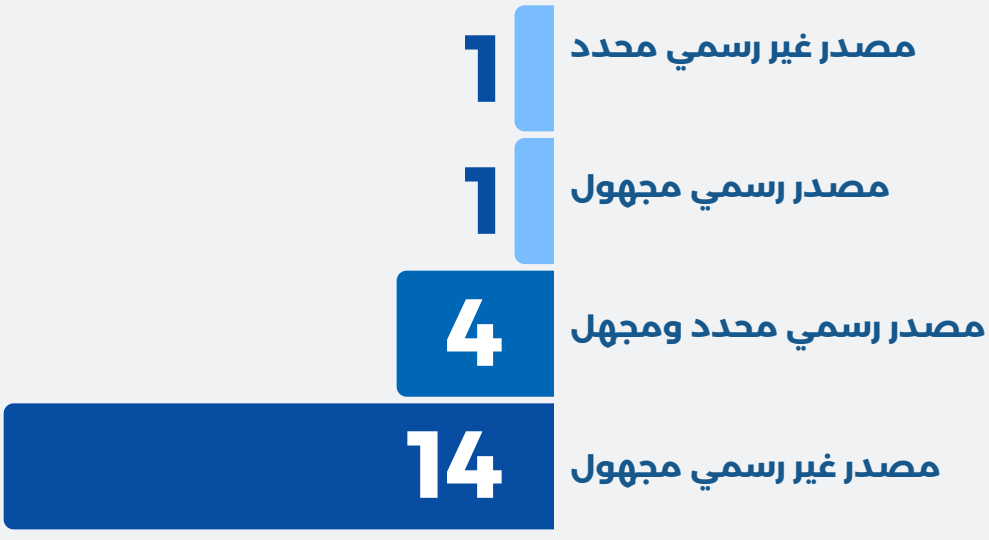

جدول رقم 37

10. توزّع الفئات الخاصة المستهدفة في التغطيات

ان قضايا المالية العامة تعني مختلف فئات الشعب بطريقة مباشرة او غير مباشرة، فقسم كبير من الناس هم من المكلّفين الذين يسدّدون الضريبة، كما أن غالبية الناس معنيّة بكيفية الانفاق العام في الميادين الاجتماعية والانشائية والصحية والعمرانية وغيرها. كما أن مختلف الطبقات الاستهلاكية تعنى مباشرة او بطريقة غير مباشرة بالمالية العامة ولاسيما الموازنة.

غير أن التغطيات الاخبارية التلفزيونية لا تعكس هذه الشرائح المعنيّة بالشفافية المالية والانفاق العام. ويبيّن الجدول رقم 38 أن هناك فئتين اجتماعيتين فقط ظهرتا في التغطيات التلفزيونية: ذوي الامراض المستعصية وأصحاب الدخل المحدود. وقد تناولت القنوات هاتين الفئتين لأن بعض مناقشات الموازنة تناولت مواضيع تُعنى بهما، فيما الموازنة في الواقع تعني الكثير من الفئات الاجتماعية الأخرى. غير أن 90% من التغطيات جاءت عمومية وغابت عنها الأمور التفصيلية والفئات الأخرى المعنيّة بالموازنة وبالمالية العامة.

توزّع الفئات الخاصة المستهدفة في تقارير نشرات الاخبار التلفزيونية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 164 تقريرا اخباريا مرصودا من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

جدول رقم 38

لا تختلفالتغطيات الصحفية عن تلك التلفزيونية من ناحية تناول فئات اجتماعية متعددة، ويبيّن الجدول رقم 39 ان 92% من التغطيات الصحفية تندرج في اطار العموميات. تظهر الفئات الخاصة في تغطية تشير الى ذوي الامراض المستعصية و9 تغطيات (حوالي 7%) تشير الى أصحاب الدخل المحدود.

الفئات الخاصة المستهدفة في التغطيات الصحفية
حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية
العيّنة من 131 تغطية صحفية مرصودة من 1 ك1 2023 - 31 ك2 2024

جدول رقم 39

رابعا:

دراسات الحالة لقضايا متعلقة بالشفافية المالية

الصورة: © Canva Pro

رابعا: دراسات الحالة لقضايا متعلقة بالشفافية المالية

دراسة حالة أولى: إقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية

أقرّ مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 كانون الأول 2023 القانون المتعلّق بـ"تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية". وقد حلّ النصّ الجديد مكان نظام تعويض نهاية الخدمة الذي يرعاه الضمان الاجتماعي[5].

تعود بدايات مشروع نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الى العام 2004 لكنه بقي في الادراج في وقت يفتقد فيه المتقاعد من القطاع الخاص لأي حماية اجتماعية أو تغطية صحية. مضى 20 عاماً على إحالة مشروع القانون هذا من الحكومة إلى المجلس النيابي ليصل الى مرحلة اقراره في مجلس النواب في 14 كانون الأول 2023 ونشر نصه النهائي في 28 من الشهر ذاته.

يكتسي القانون أهمية كبيرة اذ هو يندرج في اطار الإصلاحات الاجتماعية الرئيسية خصوصا انه يعني الطبقة العمالية في لبنان ويؤسّس لمقاربة اجتماعية جديدة من قبل السلطة، فضلا عن أنه قرار مالي من الدرجة الأولى بسبب ما يترتّب عليه من مساهمات المنضوين اليه والتقديمات من جانب الدولة وأرباب العمل.

رغم هذه الأهمية فان غالبية وسائل الاعلام موضوع الرصد تناولت النظام الجديد بذكر اقراره ومن دون الغوص ببنوده، شفافيته، حظوظ تطبيقه، أو المخاطر التي تحيط به. فالبعض منها اكتفى بنقل تصريح النائب بلال عبدالله رئيس لجنة الصحة النيابية: " أهم انجاز للمجلس النيابي اليوم هو إقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية(...) انها صفحة مضيئة في التشريع. هو عملية انتقال من صندوق تعويض نهاية الخدمة إلى نظام تقاعد وحماية اجتماعية، من خلال الحصول على الحد الأدنى من راتب التقاعد وتغطية صحية".كذلك أورد تصريح رئيس الاتحاد العمالي العام بشاره الأسمر: "نحن امام تحوّل نوعي مهم جدا". وسائل اعلام أخرى أشادت بفعاليات سياسية اعتبرتها وراء "الإنجاز".

غير ان بعض الملاحظات التي وردت متقطّعة في بعض وسائل الاعلام والمواقع الالكترونية خصوصا في البرامج الحوارية، أي خارج التقارير الإخبارية، وفي بعض التقارير الصحفية تطرح أكثر من علامة استفهام حول شفافية القانون الجديد وملاءمته مصلحة فئات من العمال وحرمان آخرين منه، وآليات وضعه في التطبيق وكيفية تمويله وحظوظ نجاحه. ومن الملاحظات التي تمّ رصدها من خلال مراجعة غالبية التغطيات الصحفية والتلفزيونية عن القانون الجديد:

5- القانون من 64 صفحة نشرته جريدة نداء الوطن على موقعها الالكتروني
https://s2.nidaalwatan.com/storage/attachments/233/479323_bbba9f611162467d55a8822aac413674.pdf

1. تغطيات إخبارية للقنوات

التغطيات الإخبارية للقنوات التلفزيونية اقتصرت على ذكر اجتماع المجلس النيابي وإقرار القانون مع تعليقات سريعة لبعض النواب المعنيين. لم تدخل التغطية الإخبارية للقنوات في تفاصيل القانون ونصوصه.

2. برامج حوارية

البرامج الحوارية، على عكس النشرة الإخبارية، تمتلك وقتا أوسع لمناقشة القضايا والدخول في مضامينها، فان البرامج الحوارية تغوص بشكل أوسع في القانون وتفاصيله. ومن النماذج على ذلك:

قناة OTV ، برنامج "شو الك شو عليك"[6]

استضاف البرنامج شوقي أبو ناصيف رئيس الديوان والمدير المالي في الضمان الاجتماعي وشارك في النقاش وطرح الأسئلة جو صقر بصفة خبير مالي.
أبو ناصيف وصف القانون بأنه من أهم القوانين التي اقرّت في الفترة الأخيرة. "أنه نقلة نوعية يسمح بالانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة الى نظام تقاعدي حديث، يغيّر قواعد العمل ويؤمّن حماية اجتماعية للعامل".

"القانون بانتظار صدور مراسيم تنظم الانتقال من نظام نهاية الخدمة الى التقاعدي، ويلزمه سنتين للدخول حيّز التطبيق... لا مشكلة في التمويل الان لكن قد تطرأ مشاكل على المدى البعيد. قيمة التعويضات للمضمونين ستُنقل الى الصندوق الجديد في انتظار المراسيم. يلزمه ورشة كبيرة في ميدان الحوكمة والبرمجة من اجل وضع المراسيم التطبيقية وتحديد وجود منصّة...".

LBCI ، برنامج حواري "جدل"[7]

استضاف البرنامج رئيس اللجنة النيابية الفرعية التي تولّت مناقشة القانون الوزير السابق نقولا نحاس، رئيس لجنة الصحة النيابية بلال عبدالله، مدير مالي ورئيس الديوان في الضمان الاجتماعي شوقي أبو ناصيف، ونائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان وممثل الهيئات الاقتصادية في هيئة المؤشر نبيل فهد. وابرز ما جاء في الندوة الحوارية:

-بلال عبدالله: كي يمشي القانون هو بحاجة لادارة سليمة وحوكمة سليمة...هناك مسؤولية قصوى في ذلك على إدارة الضمان... لا يمكن فصل نجاح المشروع الموضوع عن خطة الإصلاح الاقتصادي... ربما التعيينات تأخذ جدلا حول من يتعيّن في مجلس الإدارة، رغم انناستدركنا الموضوع وتمّ وضع معايير عالية لذلك.

6- https://www.youtube.com/watch?v=k1e6DoCP3ww&t=288s
7- https://www.lbcgroup.tv/watch/69374/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-02/ar

-شوقي أبو ناصيف: ضرورة قيام حوار مع أرباب العمل لاطلاق النظام... هناك مرسوم سيوضع هو الأهم يحدّد مدى مساهمة أرباب العمل في دفع فوارق نهاية الخدمة ويحدّد السقوف المالية والاشتراكات. هذا المرسوم هو يقرّر اذا كان هذا النظام سينطلق ام لا (لان الاشتراكات تساهم في تمويل الانطلاقة)... اذا انطلقنا به بشكل صحيح نكمل، اما اذا انطلقنا بشكل خاطئ لا احد يعرف اين ننتهي.

-نقولا نحاس: المراسيم التطبيقية هي الأساس كي يكون للقانون قابلية للتقليع والاستمرار... بعض المراسيم بحاجة لدراسة المعطيات المالية الحالية للصندوق وتحدد على أساسها مساهمة الأطراف من أرباب العمل والعمال والدولة...هناك 4 أو 5 مواضيع في القانون فيها تناقض سنعود الى مراجعتها.

-فهد: خوفنا ان لا يكون للمؤسسات القدرة على دفع تعويضات نهاية الخدمة لتمويل الصندوق لذلك نتطلع الى حلّ يستطيع ضمان هذه الأموال...

صوت لبنان، برنامج "نقطة على السطر"[8]

استضاف البرنامج شوقي أبو ناصيف ليشرح القانون الجديد، والوزير السابق نقولا نحاس، وجورج العلم عضو مجلس إدارة الضمان الاجتماعي.

-شوقي أبو ناصيفاعتبر القانون جيدا لكن يلزمه شروط للنجاح... العورات هي من خارج القانون. يلزمه الحوكمة السليمة، المراسيم المنتظرة، المكننة، الجو الملائم. كما يحتاج الى اتفاق بين العمال والهيئات الاقتصادية التي تموّل المشروع، فاذا كان هناك عراقيل من احد الطرفين لا نستطيع ان نتوقّع ما سيحصل...

-نقولا نحاس: القاعدة القانونية أُقرّت، تبقى المراسيم، ستُقرّولو تأخّرت. المشروع مدروس بعمق مع خبراء دوليين، ويُفترض ان يُدار من لجنة استثمار تتشكل من خبراء متخصصين باشراف مجلس الخدمة.

-جورج العلم: من اين سيأتي تمويل هذا الصندوق؟ التمويل الحاصل الان هو من مصادرة تعويضات نهاية الخدمة التي هي أصلا مصادرة من المصارف ومن مصرف لبنان. ومن يحمي هذا النظام؟ المطلوب حماية من الدولة فيما هذه الدولة لا تحمي الضمان الاجتماعي. كيف يمكن للسلطة السياسية التي دمّرت الضمان ان تنتج مشاريع ناجحة؟ ما الضمانة ان لا يتكرر الانهيار كما حصل في الضمان؟ من حمى المتقاعدين في الدولة اليوم وماذا أصبحت رواتبهم؟

8- https://www.youtube.com/watch?v=XpUrWhYX8II

3. تقارير صحفية

جريدة الاخبار

الخميس 7 كانون الأول 2023 (هذا التقرير نُشر قبل أسبوع من إقرار القانون)

"تعويضات الأُجراء تُنهب: الاتحاد العمالي نائم"

مضى على مشروع قانون إنشاء نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية أكثر من 19 سنة، إلا أن الاتحاد العمالي العام يزعم أن صيغة المشروع التي أُقرّت في اللجان المشتركة لم يعلم بها، بل إنها أتت مباغتة(...). في المقابل، يقول رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبدالله إنه لم يتلقَّ أي دعوة «إلى أي من المشاورات بخصوص هذا المشروع، ولم تُوزّع علينا نسخة عن مشروع القانون الذي أُقرّ». لكنه يستنتج، انطلاقاً ممّا تسرّب إليه وسمعه أن «نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الذي لطالما انتظره العمال وناضلوا من أجله جاء ممسوخاً وينطوي على غبن فاضح بحق العمال"...

"تغييب العمّال عن المفاوضات ترك مشروع القانون تحت رحمة تحالف رأس المال والسلطة، حتّى صدر "مسخاً" ذلك أن "السلطة الحاكمة لديها أساساً مصالح شخصية خلف المشروع، فأفرادها هم أعضاء في مجالس إدارات مصارف وشركات عقارية وتجارية وغيرها، ويمثلون مصالح رؤوس الأموال" وفق عبدالله."

جريدة الاخبار

الجمعة 15 كانون الأول2023، [9]

"إقرار قانون النظام التقاعدي... كي لا ينفّذ؟"

"القانون المُقرّ غرق في غياهب اللجان النيابية 15 سنة بسبب معضلة إدارته المالية والتمويل التي لم تجد حلاً. وطفا إلى السطح في الفترة الأخيرة لـ«أسباب شعبوية»، بحسب العاملين على دراسته، إذ «عاد الكلام عن ضرورة إقراره قبل أشهر من انتخابات عام 2022 النيابية، ومن دون إيجاد حل لمشكلة التمويل حتى الآن». كما أنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يملك التقنيات اللازمة ولا الكادر البشري المؤهل لإدارة النظام التقاعدي".

-"القانون بلا طعمة، ولن ينفذ»، بحسب توصيف عضو مجلس إدارة الضمان رفيق سلامة، الذي شارك في صياغته منذ عام 2002. كثرة اللجان النيابية التي مرّت على نظام التقاعد زادت من مشاكله، و"اللجنة الأخيرة غيّرت في التمويل"، في حين "أنّ أهم ما في أنظمة التقاعد هو التمويل، إذ يجب أن تكون الدراسات صحيحة لتأمين التوازن المالي، والنتيجة لن تظهر إلا بعد عشرات السنوات". ولكن، "لا إجابات واضحة حول كيفية تأمين الأموال للمقبلين على التقاعد سوى بتحميلها للدولة، والأخيرة مفلسة". ورأى سلامة أنّ النص المقر «مليء بالسخافات»، وسأل عن كيفية تعيين اللجنة المشرفة عليها، والدراسة الاكتوارية لمعرفة التكاليف.

-لن يأخذ القانون مسار التنفيذ قبل صدور حوالي 10 مراسيم تطبيقية عن الحكومة، بالاشتراك مع مجلس إدارة الضمان. وتهدف المراسيم إلى تحديد نسبة الاشتراكات، وكيفية توزيعها بين الأجير وصاحب العمل.

9- - إقرار قانون النظام التقاعدي... كي لا ينفّذ؟ الجمعة 15 كانون الأول 2023، فؤاد بزي

جريدة النهار

27 كانون الأول 2023، [10]

"إقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية بعد طول انتظار"

"تبقى العبرة دوماً في التنفيذ، وفي جدّية المسؤولين عن نجاح المشروع أو القيّمين عليه، وفي الحاجة الملحة لمسارعة من يعنيه الأمر من المسؤولين في الدولة، الى توقيع وإصدار ما لا يقلّ عن 10 مرسوماً تنفيذياً ذي صلة، لإطلاق النظام عملياً والبدء بتحقيق حلم الأمان الاجتماعي التاريخي للبنانيين".

-"كثر من الخبراء الاقتصاديين انتقدوا القانون وقالوا إنه مفخّخ ومجحف وقد محا تعب الأجير لسنين طويلة وصفّى الحسابات، فأين هي فخاخ القانون وعوراته؟ "

-"فيما تعثّر اعتماد المكننة الشاملة للضمان لسنوات وسنوات، فإن القانون الجديد لحظ إنشاء منصّة رقمية مخصصة للخدمات الإلكترونية التي ستؤمن تسجيل المشتركين ودفع الاشتراكات والمخصصات والمستحقات، خلال مدة 12 شهرا من نشر القانون في الجريدة الرسمية..."

-لا يستبعد كركي إنجاز المكننة في فترة سنة إذا تأمّنت الاعتمادات اللازمة لذلك.

4. مواقع رقمية

موقع المفكرة القانونية، [11]

"إقرار النظام التقاعدي الجديد والنواب يتناتشون "الزفت" وبطاقات الأمان"

عرض الموقع الدوافع التي جعلت القانون يصل الى مرحلة الإقرار وأضاء على بعض جوانب المناقشات في مجلس النواب: "عوامل كثيرة ساهمت في إحياء المشروع بعد 20 عامًا قضاها في اللجان، لكن أبرزها هي حالة الإفلاس التي وصل إليها الضمان من جراء الانهيار المالي، وفقدان أمواله التي كانت تقدر ب8 مليار دولار واستثمر جميعها في سندات الخزينة والحسابات المصرفية. وهو ما أدّى إلى الخشية من احتمال عدم قدرته على دفع تعويضات نهاية الخدمة لوقت طويل، وحاجته إلى تقسيط حقوق المضمونين، على ما قاله النائب جميل السيد في الجلسة، سائلاً أيضاً عن مصير أموال الضمان، ومذكراً أن إدارة الصندوق لم تعطِ أي أرقام عن موجوداتها، خلال جلسات اللجان المشتركة..".

-مع تأكيد النائب حسين الحاج حسن على أهمية القانون، إلا أنه سأل إن كانت الدولة تستطيع أن تقوم بالتزاماتها بموجب هذا القانون. ودعا الحكومة إلى التعهد بالإسراع في تنفيذ التزاماتها وطالب بالتسجيل في المحضر أن الحكومة ستكون مستعدة لدفع مستحقات الضمان...

9- إقرار قانون النظام التقاعدي... كي لا ينفّذ؟ الجمعة 15 كانون الأول 2023، فؤاد بزي

10- النهار 27 كانون الأول 2023، "إقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية بعد طول انتظار"، سلوى البعلبكي

11- إقرار النظام التقاعدي الجديد والنواب يتناتشون "الزفت" وبطاقات الأمان (أهمّ نتائج الجلسة الصباحية في مجلس النواب) | Legal Agenda (legal-agenda.com) فادي إبراهيم ، إيليالفرزلي، 14 كانون الأول 2023.

-خلال الجلسة جرت محاولة إلغاء التصويت القطاعي المعتمد حالياً، مع العلم ان هكذا خطوة يمكن أن تلغي صوت العمال في المجلس، من خلال التواطؤ بين الدولة وأصحاب العمل، و"هو أمر لطالما حصل". وقد سقط اقتراح التعديل، وبقيت المادة كما هي، إلا أن ذلك لا يلغي وجود خلل رئيسي يتمثل في أن الأكثرية في التصويت القطاعي ستُحتسب على أساس 3 أصوات لكل من العمال وأصحاب العمل وصوتين لممثلي الدولة، ما يعني أن التصويت القطاعي يحتاج إلى 80% من عدد أعضاء المجلس (8 من أصل 10 أعضاء) و100% من عدد ممثلي الدولة، في حين يحتاج حالياً التصويت القطاعي إلى 4 أصوات من أصل 6 أصوات لممثلي للدولة). والخلل كذلك يستمر إلى التصويت بالأكثرية المطلقة، حيث سيكون بإمكان الدولة وأصحاب العمل تمرير ما يريدون خلافاً لرأي العمال".

موقع الشفافية نيوز، [12]

"إقرار قانون التقاعد في لبنان: ثغرات جوهرية تحتاج الى معالجة"

يذكر الموقع أن القانون "يتضمّن ثغرات كبيرة، خصوصاً أنه لا يشمل فئة كبيرة من المواطنين العاملين في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، فإنّ المعلمين في المدارس الخاصة أغلبهم لا يمكنهم الخضوع لهذا النظام، كونهم لا يستفيدون من فرع تعويض نهاية الخدمة ضمن الضمان الإجتماعي بل يرتبطون حصراً بصندوق التعويضات ضمن المدارس الخاصة".

موقع "مهارات نيوز"، [13]

"قانون التقاعد الجديد ينتظر التنفيذ... والاستفادة مع السنين"

-نشر الموقع تحقيقا عن القانون الجديد أجرى فيه حديثا مع الباحث في الدولية للمعلومات محمد شمس الدين الذي اعتبر "ان القانون لا يُحقق الغاية التي كان يطمح لها المتقاعدون، بعد انتظار 20 سنة". لكنه رأى "أن القانون الحديث لا يزال أفضل من القديم... إلا أن الخوف يبقى من موجودات الضمان ومدى توفرها...".

12- "إقرار قانون التقاعد في لبنان: ثغرات جوهرية تحتاج الى معالجة". الشفافية نيوز. 16/12/2023
13- https://maharat-news.com/thenewpensionlaw

5. أبرز الملاحظات الواردة على القانون في التغطيات

-"طفا هذا القانون إلى السطح في الفترة الأخيرة لأسباب شعبوية ومن دون إيجاد حل لمشكلة التمويل حتى الآن".
-"قد تطرأ مشاكل على تطبيق القانون على المدى البعيد".
-"اذا انطلق تطبيق القانون بشكل خاطئ لا احد يعرف اين ينتهي".
-"لا يمكن فصل نجاح هذا المشروع عن خطة الإصلاح الاقتصادي".
-"ربما التعيينات في مجلس إدارة الصندوق ستكون موضوع جدل".
-"هناك 4 أو 5 مواضيع في القانون تحمل تناقضا لا بدّ من مراجعتها".
-"من اين سيأتي تمويل هذا الصندوق؟ التمويل الحاصل الان هو من مصادرة تعويضات نهاية الخدمة في الضمان التي هي أصلا مصادرة من المصارف ومن مصرف لبنان".
-"من يحمي هذا النظام؟ المطلوب حماية من الدولة فيما هذه الدولة لا تحمي الضمان الاجتماعي".
-"ما الضمانة ان لا يتكرر الانهيار كما حصل في الضمان؟ من حمى المتقاعدين في الدولة اليوم وماذا أصبحت رواتبهم؟"
-"الاتحاد العمالي العام يقول أن صيغة المشروع التي أُقرّت في اللجان المشتركة لم يعلم بها، بل إنها أتت مباغتة(...). ويؤكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبدالله إنه لم يتلقَّ أي دعوة إلى أي من المشاورات بخصوص هذا المشروع".
-"القانون بلا طعمة، ولن ينفذ"، بحسب توصيف عضو مجلس إدارة الضمان رفيق سلامة.
- "لا إجابات واضحة حول كيفية تأمين الأموال للمقبلين على التقاعد سوى بتحميلها للدولة، والأخيرة مفلسة".
-آلية التصويت في مجلس الإدارة كما أقرّها القانون هي على حساب العمّال.
-"السلطة الحاكمة لديها أساساً مصالح شخصية خلف المشروع، فأفرادها هم أعضاء في مجالس إدارات مصارف وشركات عقارية وتجارية.

تقييم التغطيات طبقا لمعايير المهنية الصحفية والشفافية

-غاب عن النشرات الإخبارية التلفزيونية أي عرض معمّق للقانون الجديد وتمّ عرضه على اعتبار انه انجاز هام. وقد اكتفت النشرات الإخبارية بتغطية سطحية للحدث من دون الدخول في التفاصيل وفي تحدّيات القانون والاستحقاقات المتوجبة عليه كما لم تجرِ مقابلات مع خبراء او معارضين للمشروع للاضاءة على الملاحظات الواردة حوله.
-بعض وسائل الاعلام عرضت إقرار القانون انطلاقا من انحيازها السياسي ما يجعل أنها تبتعد عن التعمّق بالمشروع واستعراض الأمور الرئيسية فيه، فهي امّا تنتقده وتشكك بإمكان تطبيقه أو تشيد بمسؤولين ساهموا في اقراره.
-الإضاءة على القانون الجديد وعلى الثغرات فيه والمخاطر التي تحيط به جاءت بشكل خاص في البرامج الحوارية، الاذاعية والتلفزيونية، وثمّ في تقارير بعض الصحف وبعض المواقع الالكترونية.
-الضيوف الرئيسيون لوسائل الاعلام للحديث عن القانون كانوا خصوصا من واضعي القانون وتمّت استضافتهم لشرحه ما يعني استضافة مدافعين عن القانون وأن عرضهمسيكون منحازا له.
- الملاحظ أن الإضاءة على ثغرات المشروع كانت تتمّ من خلال اشراك خبراء في النقاش أو اطراف أخرى من خارج واضعي القانون، أو من خلال طرح أسئلة معمّقة من جانب الصحفي.
-لم تظهر أي ارقام عن أعداد المضمونين في الصندوق الذين سينتقلون الى النظام الجديد، ولا أي تقديرات لأرقام العمال ولا أي كلفة ممكنة للمشروع ولا أرقام عن واقع مالية صندوق الضمان الاجتماعي التي يفترض أن تدعم النظام الجديد.
-النهار: "كثر من الخبراء الاقتصاديين انتقدوا القانون وقالوا إنه مفخّخ ومجحف وقد محا تعب الأجير لسنين طويلة وصفّى الحسابات، فأين هي فخاخ القانون وعوراته؟ " سؤال جريدة النهار هذا توجّهت به فقط الى المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي الذي دافع عن المشروع بصفته من المشاركين في وضعه، ولم يرد في تقرير الصحيفة أي توضيح عن النقاط موضع الشك.

من خلال هذه الملاحظات التي وردت متقطعة في عدد من وسائل الاعلام، يتبيّن ان هذا القانون يفتقر الى المعلومات المالية الدقيقة والشاملة، وهو يرتبط بمؤسسة الضمان الاجتماعي التي تحيط حول ماليتها ومصير أموالها أسئلة كثيرة، فضلا عن أن آليات تنفيذه لم تتحدّد وترتبط بمجموعة شروط كمثل القوانين التنفيذية والتجهيزات التقنية. كما أن اقراره افتقر الى مشاركة العمال وهو الطرف الأول المعني به، فيما أرباب العمل يعبّرون عن عدم قدرتهم على تمويله.
والملاحظ ان مواكبة وسائل الاعلام في تغطياتها وبرامجها وتحقيقاتها انما يلتصق بالحدث وآنيته، كمثل حدث إقرار هذا القانون، بعد ذلك تتوقّف متابعة الموضوع على رغم أهميته وعلى رغم الغموض الذي يلف بعض جوانبه.

دراسة حالة ثانية: الصندوق السيادي

الصندوق السيادي بمفهومه العام هو عبارة عن صندوق استثماري مملوك للدولة، يضمّ أصولاً حكومية مصدرها فائض الاحتياطيات التي تملكها الدولة. يتمّ تمويل الصندوق من الاحتياطيات الفائضة من عائدات الموارد الطبيعية للدولة كالبترول والغاز والمناجم، واحتياطيات المصارف وأموال الخصخصة وغيرها. وتعمل الصناديق السيادية على تحسين الثروة السيادية للدولة وخلق فرص استثمارية مستدامة للأجيال القادمة، من خلال تنويع الاستثمارات والحفاظ على الأصول، كما تسهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الاستدامة المالية للدولة. وتعتبر الصناديق السيادية مؤسسات استثمارية تتمتّع بأهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، كما أنها تلعب دورًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول وتنمية قطاعاتها الحيوية. [14]

بالنسبة للصندوق السيادي في لبنان فهو انطلق من مبدأ ايداع العائدات المتوقّعة من النفط والغاز في هذا الصندوق من أجل استثمارها وافادة الأجيال المقبلة منها. وقد أقرّ مجلس النواب قانون الصندوق السياديفي 14 كانون الأول 2023 ، وصدر بالرقم 320 تاريخ 22/12/2023.

وكان سبق للجنة المال والموازنة ان أقرّت في اجتماع عقدته بتاريخ 31 تموز 2023 اقتراح قانون يتناول هذا الصندوق، علّق عليه رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان انه "كان لا بد من مواكبة أعمال الإستكشاف والحفر في المياه اللبنانية بالإطار القانوني لإنشاء الصندوق السيادي الذي نصّت المادة الثالثة من القانون رقم 132/2010 المتعلق بالموارد البترولية في المياه البحرية على إنشائه، من أجل إدارة واستثمار موارد الثروة البترولية لصالح الأجيال القادمة، وذلك بتحويل الموارد البترولية الناضبة إلى أصول منتجة(...) شرط حمايتها من أي عبث سياسي وسوء إدارة وهدر قد يبدّدها أو لا يحسن الحفاظ عليها".[15]

14- اكبر الصناديق السيادية في العالم: الصندوق النروجي: 1.47 تريليون دولار، مؤسسة الاستثمار الصينية: 1.35 تريليون دولار، وعلى الصعيد العربي: جهاز أبو ظبي للاستثمار: 853 مليار دولار، الهيئة العامة للاستثمار الكويتي: 803 مليار دولار. CNNالاقتصادية، تاريخ 2نيسان 2024
https://cnnbusinessarabic.com/economy/41607/%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AC%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D9%87%D8%9F
15- "لجنة المال والموازنة أقرت قانون الصندوق السيادي اللبناني للنفط والغاز".الإثنين 31 تموز 2023
https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails?id=32248

1. تغطيات إقرار القانون

تناولت غالبية وسائل الاعلام إقرار القانون في المجلس النيابي، غير ان الكثير منها اكتفى بنقل وقائع الجلسة وحيثياتها من دون التطرق الى معنى الصندوق السيادي أو الى نصّ القانون وأهميته أو الإضاءة عليه. ان مثل هذه التغطيات التي يغيب عنها التعمّق بالموضوع وعرض جوانبه تأتي على شكل سردي يغيب عنها التقييم او النقد وتفتقر الى الإفصاح والتثقيف المنتظر منها.

القنوات التلفزيونية

في نشرة 14 كانون الأول 2023 أوردت القنوات التلفزيونية المرصودة الخبر مع بعض التفاصيل عن ظروف انعقاد الجلسة النيابية وإقرار قانون الصندوق من دون التطرق الى مضمون القانون.

-قناة Al Manar في نشرة 15 كانون الأول خصّصت حوالي 4 دقائق لخبر إقرار القانون، وذكرت ان تعديلات أدخلت على المشروع المقدّم بهدف تحصين الصندوق. وذكرت ان النائب حسن فضل الله كانت له مداخلات حول هذا الامر. واستضافت القناة في مقابلة مباشرة غابي دعبول، عضو مجلس إدارة قطاع البترول في لبنان، الذي شرح القانون وقال أن "إقرار الصندوق السيادي أراح اللبنانيين بوجود قانون ينظّم استثمار هذه العائدات وفقا لأطر حوكمة سليمة"[16].

-قناة OTV في نشرة 17 كانون الأول[17] تناولت موضوع الصندوق وبثّت مقابلة مع رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب إبراهيم كنعان استمرّت اكثر من خمس دقائق، من دون تقطّع، شرح فيها قانون الصندوق السيادي. وابرز ما قال فيها: القانون هو بمثابة "بنية تحتية قانونية... نحن نتحضّر في حال تبيّن عندنا نفط وغاز نكون جاهزين... هذا المشروع يُحضّر له منذ 2017...هناك ضوابط مثل المادة 7 عن شركة التوظيف الدولية التي ستشرف مع مجلس الخدمة على غربلة الاسماء... الانتقاد (الموجه للقانون) هو من باب الشعبوية... يجب ان نوقف الفساد والمحاصصة وهي لا تتوقّف الا بقانون مثل الذي صدر... انه قانون عصري يحمي الثروة من السرقة"؟

الصحف

جريدة الاخبار تاريخ 14 كانون الأول [18]2023

أوردت تقريرا بعنوان: "الصندوق السيادي اللبناني ... بلا سيادة". "مؤسسات دولية للتدقيق والتوظيف و75% من الاستثمارات في الخارج"[19]. هذا التقريرنشرته الصحيفة صباحا قبل إقرار القانون. ومما جاء فيه:

- "هناك اعتراضات على المشروع من نواب لم نعرف لماذا؟
-"صيغة بعيدة عن الشفافية والاستقلالية والحيادية وأقرب إلى الانغماس في المحاصصة المعهودة ويبدو أنها تحظى بدعم أميركي.

14- اكبر الصناديق السيادية في العالم: الصندوق النروجي: 1.47 تريليون دولار، مؤسسة الاستثمار الصينية: 1.35 تريليون دولار، وعلى الصعيد العربي: جهاز أبو ظبي للاستثمار: 853 مليار دولار، الهيئة العامة للاستثمار الكويتي: 803 مليار دولار. CNNالاقتصادية، تاريخ 2نيسان 2024
https://cnnbusinessarabic.com/economy/41607/%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AC%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D9%87%D8%9F
15- "لجنة المال والموازنة أقرت قانون الصندوق السيادي اللبناني للنفط والغاز".الإثنين 31 تموز 2023
https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails?id=32248
16- https://program.almanar.com.lb/episode/300936
17 - https://www.youtube.com/watch?v=ydCfFk3Zsy8
18- https://al-akhbar.com/PDF_Files/5085/alakhbar20231214.pdf
19 - https://al-akhbar.com/Politics/374170

جريدة الاخبار تاريخ 14 كانون الأول [18]2023

أوردت تقريرا بعنوان: "الصندوق السيادي اللبناني ... بلا سيادة". "مؤسسات دولية للتدقيق والتوظيف و75% من الاستثمارات في الخارج"[19]. هذا التقريرنشرته الصحيفة صباحا قبل إقرار القانون. ومما جاء فيه:

- "هناك اعتراضات على المشروع من نواب لم نعرف لماذا؟

-"صيغة بعيدة عن الشفافية والاستقلالية والحيادية وأقرب إلى الانغماس في المحاصصة المعهودة ويبدو أنها تحظى بدعم أميركي.

- "هناك اعتراضات على المشروع من نواب لم نعرف لماذا؟

-"صيغة بعيدة عن الشفافية والاستقلالية والحيادية وأقرب إلى الانغماس في المحاصصة المعهودة ويبدو أنها تحظى بدعم أميركي.

-"نصّ الاقتراح على الاستعانة بمؤسسات دولية خاصة لاقتراح أسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ما يناقض السيادة الوطنية ومبدأ استقلالية الصندوق، ويخضعه منذ نشوئه لسلطة وصاية أجنبية مبطّنة.

-"يتألف مجلس إدارة الصندوق من أصحاب الكفاءات والاختصاصات المرتبطة بشروط من تنطبق على من عمل في شركات أميركية.

-"ينصّ الاقتراح على إخضاع حسابات الصندوق لتدقيق خارجي من قبل مدقّق حسابات مستقل، أو أكثر، معترف به دولياً، وهذا الأخطر، إذ لماذا تخضع حسابات الصندوق السيادي لمدقّق خارجي؟ وماذا يمنع رشوته أو تهديده أو إفساده؟

-"تشكيك في التنفيذ : هل سيكون من فئة القوانين التي توضع على الرفوف أم متمتعاً بكل مفاعيل النّفاذ؟

-تشكيك أيضا بصيغة "رقابة ديوان المحاسبة المؤخرة" ما يفتح المجال امام ارتكابات مسبقة على ان تأتي الحلول على الطريقة اللبنانية...

-"يراعي الاقتراح قاعدة 6 و 6 مكرر التي أدت الى هيكلية ضخمة للصندوق تضم 6 مديريات... ما يستوجب توظيفات ضخمة وميزانيات كبيرة ورواتب هائلة قبل تحقيق أي عائدات ... فيما كان الاجدر إقرار "قانون رشيق" يضع الاطار العام للصندوق السيادي...

-... جرى "عجن"اقتراح يعزز "الطريقة اللبنانية"في إدارة المغانم وتقاسمها.

جريدة الاخبار تاريخ 15 كانون الأول 2023

غداة إقرار القانون، أوردت الصحيفة تقريرا بعنوان: "الصندوق السيادي أُقرّ بعد تعديل نسب الاستثمار وشروط التوظيف".

ونقلت الصحيفة خبر إقرار القانون مشيرة الى أن النائب حسن فضل الله "أصرّ على ضرورة إقرار القانون في الجلسة رغم اعتراض بعض النواب كميشال ضاهر وسجيع عطيه، وجميل السيد، كلّ لأسبابه مطالبين بإعادة درسه في اللجان". وأوردت انه خلال النقاش في المواد، جرى إدخال تعديلين أساسيين: الاول يتعلق بآلية التوظيف الواردة، والثاني يتعلق بمحفظة الاستثمار والادخار ومحفظة التنمية.

14- اكبر الصناديق السيادية في العالم: الصندوق النروجي: 1.47 تريليون دولار، مؤسسة الاستثمار الصينية: 1.35 تريليون دولار، وعلى الصعيد العربي: جهاز أبو ظبي للاستثمار: 853 مليار دولار، الهيئة العامة للاستثمار الكويتي: 803 مليار دولار. CNNالاقتصادية، تاريخ 2نيسان 2024
https://cnnbusinessarabic.com/economy/41607/%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AC%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D9%87%D8%9F

15- "لجنة المال والموازنة أقرت قانون الصندوق السيادي اللبناني للنفط والغاز".الإثنين 31 تموز 2023
https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails?id=32248

16- https://program.almanar.com.lb/episode/300936

17 - https://www.youtube.com/watch?v=ydCfFk3Zsy8

18- https://al-akhbar.com/PDF_Files/5085/alakhbar20231214.pdf

19 - https://al-akhbar.com/Politics/374170

20- https://al-akhbar.com/PDF_Files/5112/alakhbar20240120.pdf

جريدة الاخبار تاريخ20 كانون الثاني 2024 (في ملحق "القوس") [20]

"قانون الصندوق السيادي اللبناني للموارد البترولية: ثوب كبير على بلد صغير"

-أورد هذا الملحق، على مساحة تزيد على الصفحة مطالعة، لشرح القانون الصادر، وقدّم لذلك بتقييم للمشروع جاء فيه:

- "قانون الصندوق السيادي اللبناني صدر وأصبح نافذاً. لكن، هل سيكون من فئة القوانين التي توضع على الرفوف أم متمتّعاً بكل مفاعيل النّفاذ؟ هذا السؤال نطرحه بعد الاطّلاع على تفاصيل القانون التي تبيّن أنه جيّد، لكنه يفتقد إلى من سيطبّقه، لأن الإجراءات التي ينصّ عليها تحتاج إلى دولة ومسؤولين من فئة رجال الدّولة الذين يحترمون القانون ويؤمنون به وبمبادئه...

- "قبل بدء تطبيق القانون، من هي الجهة التي ستتولى تقاضي رسوم الاستطلاع في المياه البحرية بعد أن قرّر القانون أنها من واردات الصندوق؟ ...

- "المشكلة في القوانين السيادية ليست في نصوص القوانين، بل في كيفية تطبيقها والالتزام بها في إدارة الصناديق السيادية واعتماد الشفافية تطبيقاً وليس في النصوص فقط، إذ يقتضي أن ينعكس ذلك بصورة واضحة في مراعاة تطبيق القواعد المالية للإيداع والسحب من الصندوق والأولويات والخيارات التوظيفية.

-أوردت المطالعة الأسئلة التالية عن القانون وأجابت على كل واحد منها:

- ما هي أهمية وجود قانون يرعى الصندوق السّيادي؟
- ما هو دور الصّندوق ومن يديره؟
- ما هي واردات الصندوق؟
- ممَّ يتكون الصندوق وكيف يقوم بمهماته؟
- كيف يقوم الصندوق بالاستثمارات؟
- من يتولى التدقيق في أعمال الصندوق ومراقبة حساباته؟
- ما هي قواعد الإيداع في المحفظتين الماليتين؟
- ما هي قواعد السحب من محفظتي الصندوق؟

صحيفة النهار تاريخ 16 كانون الأول 2023

أوردت الصحيفةتقريرا بعنوان: "مجلس النواب يقرّ الصندوق السيادي مع تعديلين بسيطين". "كنعان لـ"النهار": حرصنا على كسب الثقة الدولية باحترام أسس صندوق النقد".

عرض التقرير القانون بالاستناد الى شروحات النائب إبراهيم كنعان. الملاحظة الوحيدة التي أوردها المقال كانت حول "التعديل الذي طال نسب الاستثمار الواردة في المادة 13 وتمّ فيه رفع الاستثمارات في الداخل من 25 الى 40% ما يشي بأن وراء الازمة مَن عَمل وينتظر لفرض محاصصة في استخدام الاستثمارات وتوزيع منافعها على المحاسيب".

جريدة نداء الوطن تاريخ 16 كانون الأول 2023

أوردت تقريرا بعنوان: " الصندوق السيادي... بيع جلد الدب قبل صيده"! اعتبرت ان المشروع يندرج في اطار "مسلسل بيع الوهم»[21].

ونقلت عن "مصادر متابعة: منذ أكثر من 4 سنوات ولبنان يعاني أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخه، أزمة صنّفها البنك الدولي بين 3 أعتى أزمات في العالم منذ أكثر من 150 سنة، ورغم ذلك لم تستطع الحكومة ولا مجلس النواب التقدّم قيد أنملة لإقرار وتنفيذ حلول للخروج من هذه الأزمة(...). أما قانون الصندوق السيادي فهو بمثابة بيع جلد الدب قبل صيده.

20- https://al-akhbar.com/PDF_Files/5112/alakhbar20240120.pdf

21- https://www.nidaalwatan.com/article/234299-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%AC%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%B5%D9%8A%D8%AF%D9%87

ففي إسرائيل، على سبيل المثال، لم يقم صندوق سيادي إلا بعد 10 سنوات على أول اكتشاف للغاز. في لبنان يريد نواب المنظومة استعجال الأمر بغاية بيع الوهم للناس في ظل التشاؤم العام بسبب الأزمة وتداعياتها»!
و"أضافت المصادر: يريدون القول للناس إنّ الخير آتٍ في مسعى لتعويم منظومة أفسدت وأهدرت وترفض أي مساءلة ومحاسبة. هذه المنظومة الفاسدة نفسها ستدير صندوقاً للثروة السيادية، كما ستسعى لإقرار صندوق لإدارة أصول الدولة لسداد الودائع هروباً من تحديد المسؤولين عن تبديد تلك الودائع".
وتضيف: "بالعودة الى الصندوق السيادي، اعترف نواب صراحة في جلسة أمس الأول أنه لا توجد ثروة لادارتها قبل 7 سنوات على الأقل، لكنهم آثروا إقرار مشروع قانون الصندوق مع تعديلات تفصيلية لإيهام الناس بالجدية المزعومة مثل تعديل مادة خاصة بنسبة الاستثمار. وسألت المصادر عن العبء الذي ستتحمله الخزينة العامة لتشكيل هذا الصندوق وتعيين إدارته وموظفيه، فيما لا نفط فيه ولا غاز، وحال الخزينة في أسوأ وضع تاريخي. وسألت كم سنشهد من صراعات حول تعيينات هذا الصندوق التي لا علاقة لها بالكفاءة والنزاهة، كما تحاول مواد القانون الإيحاء به، بل بالمصالح والنفوذ السياسي والطائفي؟"

جريدة نداء الوطن تاريخ 8 أيلول 2023 (قبل إقرار القانون)

تحت عنوان "الصندوق السيادي... استعجال لرسم خريطة المصالح" نقلت جريدة نداء الوطن بتاريخ 8 أيلول 2023 وقائع مؤتمر "المنتدى الإقتصادي والإجتماعي" بعنوان: «الصراع على الثروة النفطية في لبنان» ونقلت مداخلة أمين سرّ المنتدى بشارة مرهج، قال فيها: "لبنان يعاني الأمرّين في حاضره من شبكة حاكمة دأبها مناهضة الإصلاح وخلخلة أركان الدولة والاستهتار بالمواطنين ومصالحهم وحقوقهم. هذه الشبكة هي التي تسنّ القوانين وهي التي تضعها موضع التنفيذ، وفي الحالتين نشهد ثغرات وأخطاء وممارسات يندى لها الجبين كما حدث خلال السنوات الماضية، ما يجعلنا نشكّ في كل خطوة تقوم بها هذه المنظومة حتى يثبت العكس".
عدد مرهج بعض مقترحات حول الصندوق السيادي ومنها:"إنشاء الصندوق السيادي على شكل حساب في مصرف لبنان. الإبتعاد عن فكرة المؤسسة العامة. الإبتعاد عن الهيكلية الإدارية الضخمة. الإبتعاد حالياً عن إعداد استراتيجية أو تفويض الاستثمار الى حين بدء الإنتاج والحصول على تدفّق نقدي وهذا مقدّر أن يحصل بين خمس وسبع سنوات".

صحيفةL'Orient Le Jourتاريخ 14 كانون الأول2023

نقلت موافقة النواب على قانون الصندوق السيادي لاستيعاب الدخل المحتمل الناتج عن مردود الاحتياطيات النفطية، "في حين أن وجود هذا الدخل لا يزال افتراضيا ولن يتولّد إلا بعد عدة سنوات".
ونقلت عن النائب إبراهيم كنعان ان المؤسسة المنشأة "تتمتّع بالاستقلال المالي والإداري، ولا يمكن استخدام أموال الصندوق لسداد الديون إلا في حالة استيفاء شروط صارمة معينة".

-موقع المفكرة القانونية تاريخ 15 كانون الأول 2023

أورد تقريرا عن إقرار القانون بعنوان: "إقرار الصندوق السياديّ للنفط: التصويت ممنوع حفظًا للنصاب"[22].
عرض التقرير نتائج جلسة مجلس النواب وتناول إقرار الصندوق السيادي. وقد ركّز على ظروف انعقاد الجلسة في ظل مقاطعة بعض الكتل النيابية والية التصويت التي اعتمدت. ثم عرض النقاش الذي دار حول أهمية إقرارالصندوق من حيث المبدأ، طالما أن لا نفط يمكن استخراجه قبل 7 سنوات على الأقل، وبالتالي لا عائدات ليستثمرها الصندوق قبل ذلك الوقت.

20- https://al-akhbar.com/PDF_Files/5112/alakhbar20240120.pdf
21- https://www.nidaalwatan.com/article/234299-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%AC%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%B5%D9%8A%D8%AF%D9%87
22- المفكرة القانونية, إيلي الفرزلي , فادي إبراهيم, 15-12-2023
https://legal-agenda.com/%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%91-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA/

علماً أن عدداً من النواب اعتبر أن لا جدوى من إقراره راهناً وإضافة أعباء إضافية على الخزينة، كما قال النائب ميشال ضاهر، فيما وصل الأمر بالنائب بلال حشيمي إلى حدّ اعتبار أن الاقتراح يثير الشبهات.
في المقابل، قدّم النائب حسن فضل الله مطالعة أكد فيها على أهمية الإقرار اليوم معتبراً أنه "عند الحديث عن دولة وتشريع حتى لو كان القانون قد لا ينفّذ قبل 6 أو 7 سنوت فنحن معنيّون بإقراره كما فعلنا مع إقرار قانون النفط في العام 2010، قبل سنوات من بدء تنفيذه".

2. الملاحظات الواردة في التغطيات على القانون

الاخبار:
-أوردت اعتراضات من نواب لكن من دون ذكر سبب الاعتراض.
-"صيغة بعيدة عن الشفافية والاستقلالية والحيادية وأقرب إلى الانغماس في المحاصصة المعهودة ويبدو أنها تحظى بدعم أميركي.
-"نصّ الاقتراح على الاستعانة بمؤسسات دولية خاصة لاقتراح أسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ما يناقض السيادة الوطنية ومبدأ استقلالية الصندوق، ويخضعه منذ نشوئه لسلطة وصاية أجنبية مبطنة.
-"يتألف مجلس إدارة الصندوق من أصحاب الكفاءات والاختصاصات المرتبطة بشروط من تنطبق على من عَمِل في شركات أميركية.
-"إخضاع حسابات الصندوق لتدقيق خارجي من قبل مدقّق حسابات مستقل، أو أكثر، معترف به دولياً، وهذا الأخطر، إذ لماذا تخضع حسابات الصندوق السيادي لمدقّق خارجي؟ وماذا يمنع رشوته أو تهديده أو إفساده.
-تشكيك في التنفيذ : "هل سيكون من فئة القوانين التي توضع على الرفوف أم متمتعاً بكل مفاعيل النّفاذ؟
-"الإجراءات التي ينصّ عليها تحتاج إلى دولة ومسؤولين من فئة رجال الدّولة الذين يحترمون القانون ويؤمنون به وبمبادئه.
-"من هي الجهة التي ستتولّى تقاضي رسوم الاستطلاع في المياه البحرية بعد أن قرّر القانون أنها من واردات الصندوق؟
-"المشكلة في القوانين السيادية ليست في نصوص القوانين، بل في كيفية تطبيقها، والالتزام بها في إدارة الصناديق السيادية، واعتماد الشفافية تطبيقاً وليس في النصوص فقط.
- إنه "عجن" اقتراح يعزز "الطريقة اللبنانية"في إدارة المغانم وتقاسمها.

النهار:
التعديل الذي طال نسب الاستثمار الواردة في المادة 13 وتمّ فيه رفع الاستثمارات في الداخل من 25 الى 40% "يشي بأن وراء الاكمة مَن عَمل وينتظر لفرض محاصصة في استخدام الاستثمارات وتوزيع منافعها على المحاسيب".

نداء الوطن:
-"ان قانون الصندوق السيادي هو بمثابة بيع جلد الدب قبل صيده. ففي إسرائيل، على سبيل المثال، لم يقم صندوق سيادي إلا بعد 10 سنوات على أول اكتشاف للغاز. في لبنان يريد نواب المنظومة استعجال الأمر بغاية بيع الوهم للناس في ظل التشاؤم العام بسبب الأزمة وتداعياتها.
-"هذه المنظومة الفاسدة نفسها ستدير صندوقاً للثروة السيادية، كما ستسعى لإقرار صندوق لإدارة أصول الدولة لسداد الودائع هروباً من تحديد المسؤولين عن تبديد تلك الودائع.
-كم هو العبء الذي ستتحمّله الخزينة العامة لتشكيل هذا الصندوق وتعيين إدارته وموظفيه، فيما لا نفط فيه ولا غاز، وحال الخزينة في أسوأ وضع تاريخي.
-عدّدبشاره مرهج بعض اقتراحات لتعديل المشروع ومنها: إنشاء الصندوق على شكل حساب في مصرف لبنان. الإبتعاد عن فكرة المؤسسة العامة. الإبتعاد عن الهيكلية الإدارية الضخمة. الإبتعاد حالياً عن إعداد استراتيجية أو تفويض الاستثمار الى حين بدء الإنتاج والحصول على تدفّق نقدي وهذا مقدّر أن يحصل بين خمس وسبع سنوات.

تقييم التغطيات طبقا لمعايير المهنية الصحفية والشفافية:

-يمكن التمييز بين نوعين من التشكيك بالقانون الذي ورد في الصحف: التشكيك بمضمون القانون وبالنقاط الواردة فيه، والتشكيك السياسي من باب النقد للطبقة السياسية المسيطرة واعتبارها غير مؤهّلة لادارة المشروع. ان التشكيك السياسي يمكن الردّ عليه بمواقف سياسية من جانب المعنيين به. غير أن متطلبات الشفافية تقتضي تقييم القانون وتحديد مكامن الخلل فيه والمخاطر التي يشكلها على المالية العامة.

ومن النقاط التي وردت وتعني وسائل الاعلام في تغطيتها قانون الصندوق السيادي:
-غابت عن تغطيات القنوات التلفزيونية المعلومات الأساسية لفهم آليات عمل الصندوق.
-استضافت القنوات أصوات مدافعة عن القانون ومن قام بوضعه وليس خبراء حياديين، او معارضين للمشروع، ما كان قد يساهم في القاء الضوء على ثغرات محتملة في القانون، أو ابراز الملاحظات التي يقدّمها معارضو القانون.
-يرتبط القانون بسلطة سياسية متّهمة بأنها خرقت الكثير من القوانين المعمول بها. فما هي الضمانة على حسن تطبيق هذا القانون من جانبها؟
-إن من وضع المشروع ومن طالب بتعديل بعض مواده ومن صوّت عليه هم أعضاء في مجلس النواب من مختلف الكتل النيابية. فيما غابت اراء المجتمع المدني والخبراء الاقتصاديين.
-طرحت الصحف الكثير من الأسئلة التشكيكية بالقانون، وهذا في بعض المرات من ضرورات العمل الصحفي الاستقصائي من أجل تفكيك أحداث غير واضحة. غير أن الصحف لم تحاول إيجاد أجوبة عليها من خلال التوجّه الى واضعي المشروع او الى اختصاصيين. فيما تقتضي مبادئ المهنية والشفافية السعي الى تبيان الحقائق والاجابة على الأسئلة المطروحة والاضاءة على الزوايا المظلمة في القانون والردّ على الشكوك التي تتوجه اليه.
-أوردت وسائل الاعلام ان هناك مشككين بنجاح المشروع وان بعض النواب اعترضوا على مشروع القانون وطالبوا بإعادة درسه في اللجان. كان من الممكن عرض آراء هؤلاء النواب لمعرفة أسباب معارضتهم المشروع.
-السؤال الذي تردّد ولم يحظَ بجواب: ما هو العبء الذي ستتحمله الخزينة العامة لتشكيل هذا الصندوق وتعيين إدارته وموظفيه، فيما لا نفط فيه ولا غاز قبل 7 سنوات على الأقل. لم يحاول أحد تقديم رقم عن الكلفة المتوقّعة لهذا العبء.
-ان الأسئلة التي أوردها تقرير جريدة الاخبار بتاريخ 20 كانون الثاني 2024 (في الملحق) تنطبق على قواعد عمل الشفافية لأنها شرحت القانون وأضاءت على آليات عمله. غير أن هذه الأسئلة لم تكن كافية للإجابة على علامات الاستفهام التي تحيط بالمشروع وبالشفافية المالية المطلوبة.
-لم ترد في وسائل الاعلام المرصودة أي مقابلة أو رأي لخبير حول القانون لمناقشة الاعتراضات عليه.
-لم يظهر أي نقاش أو تحقيق عن الاقتراحات البديلة المطروحة مثل النقاط التي أوردها بشاره مرهج.

خامسا:

استنتاجات وخلاصات

الصورة: © Canva Pro

خامسا: استنتاجات وخلاصات

غالبا ما تعطي وسائل الاعلام اللبنانية القضايا السياسية الأولوية على حساب القضايا الاقتصادية مع العلم ان الاقتصاد بات في أساس مختلف الأنظمة السياسية وركيزتها الأساسية ومقياس نجاحها، كما أن برامج الأحزاب والحكومات في غالبية الدول تقوم على طروحات اقتصادية ومشاريع حوكمة بهدف تعزيز حياة المواطنين ورفع مستوى التقديمات لهم وتحقيق التنمية الاجتماعية.
وقد باتت وسائل الاعلام اللبنانية تعطي أهمية أعلى من الماضي لهذه القضايا، لاسيما بسبب الازمة الاقتصادية المستمرة منذ سنوات، وبسبب معاناة الناس الاجتماعية وأزمة انهيار الليرة وانهيار القطاع المصرفي وغيرها، وأن كانت الازمات السياسية والأمنية المتكررة غالبا ما تعيد الشأن السياسي الى الواجهة.
لكن وسائل الاعلام بإمكانها ان تلعب دورا هاما في ابراز القضايا الاقتصادية وشؤون الحوكمة ومراقبة إدارة الأموال العامة من خلال تغطية قضايا الشفافية المالية ومساءلة الحكومة والبرلمان . كما يمكن لوسائل الاعلام، الى جانب المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والمفكرين، المساعدة في تعزيز الشفافية والمساءلة في برامج وقرارات الإدارة المالية العامة.
وقد هدفت هذه الدراسة الى الإحاطة بمواضيع تغطيةوسائل الاعلام لقضايا الشفافية المالية في لبنان من خلال رصد تغطيات هذه الوسائل طيلة شهرين وتحليل مقاربتها لهذا الموضوع. وقد صدف أن فترة الرصد (شهري كانون الأول 2023 وكانون الثاني 2024) تخللها حدثان: الحرب الدائرة على حدود لبنان الجنوبية، ومناقشة الموازنة العامة في مجلس النواب وإقرارها. لذلك فان الوضعالسياسي -الأمني كان متقدما في التغطيات عموما فيما طغى موضوع مناقشة الموازنة في الشأن الاقتصادي المالي.
من خلال رصد نشرات التلفزيون المسائية والصحف ومواكبة بعض المواقع الإخبارية يمكن استخلاص نتائج حول كيفية تعاطي هذه الوسائل مع القضايا المتعلقة بالشفافية المالية.

في الاسلوب الاخباري:

-قدّمت القنوات التلفزيونية في نشراتها الإخبارية المواضيع التي تتناول المالية العامة، غالبا، على شكل تقارير اخبارية إذ غاب عنها النقد ورأي الخبراء أو التوازن الاخباري، كما كان بعضها ترويجيا لطرف سياسي معيّن. ان مثل هذه التغطيات التي يغيب عنها التعمّق بالموضوع وعرض جوانبه المتعددة تأتي على شكل سردي يغيب عنها التقييم او النقد وتفتقر الى الإفصاح والتثقيف المنتظر منها. فغالبا ما تساهم التحقيقات والمقابلات مع أصوات متعددة في الإضاءة على الاخبار وشرحها وتقييمها ما يقدّم للجمهور زوايا مختلفة لفهم الاحداث، بينما غيابها يملي على الجمهور سياقا واحدا تغيب عنه تعددية الرأي والتحليل.

-غالبا ما تتبع وسائل الاعلام الاحداث ولا تصنعها، كمتابعة أجندة الوزراء والنواب والنافذين، فتكرر مواضيع التغطية وان كانت من غير ذي أهمية، بينما هناك مواضيع مهمّة تستحق المعالجة والاضاءة عليها تبقى هامشية كمثل عمل الأجهزة الرقابية والانفاق من خارج الموازنة، والتوازن المالي وعجز الموازنة، وغيرها. يتأكد ذلك في أن مواضيع رئيسية مثل اتفاقيات استخراج الموارد النفطية والاقتصاد النقدي ورسوم العائدات الجمركية وحسابات مؤسسة كهرباء لبنان وعائدات البلديات وعمل اجهزة الرقابة نالت في التغطيات نسبة لم تتجاوز 1% لكل موضوع منها على رغم الأهمية الكبيرة لهذه المواضيع وارتباطها بالحياة اليومية للإدارة العامة وللمواطنين.

في تنوّع السياسة التحريرية

-تتنوّع الأهمية التي تعطيها وسائل الاعلام للقضايا الاقتصادية تبعا للسياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية وللظروف العامة السائدة. وتبيّن أن الفارق بين اهتمامات المؤسسات الإعلامية كان كبيرا، ففيما أوردت قناة MTV نسبة 30% من التغطيات الاقتصادية فان نسبة قناة المنار أوردت حوالي 7%، فيما لم تتخطّ قناة LBCIنسبة 9%. كذلك الصحف، فبينمابلغت تغطيات صحيفة نداء الوطن في قضايا الشفافية المالية 43% كانت نسبة صحيفة الاخبار 13%.

-رغم تعدد السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية، هناك موضوع واحد حصل على اهتمام كبير مشترك بين الصحف هو موضوع توزيع الخسائر واموال المودعين، وقد حصل على تغطيات عالية عند كل الصحف المرصودة. بينما هذا الموضوع واكبته بنسبة عالية جدا قناة MTV وبنسبة أدنى كل من قناة الجديد وتلفزيون لبنان، فيما غاب عن قنوات المنار وLBCI و OTV .

-تتبع وسائل الاعلام غالبا أجندة القوى السياسية التي "تخلق الحدث"، فالمواضيع التي تخصّص لها التغطية الرئيسية هي التي يعالجها الفاعلون الرئيسيون وهم بغالبيتهم الساحقة في مواقع المسؤولية السياسية في الدولة. بينما تغيب المبادرات الإعلامية للتحقيق في قضايا تتناول المالية العامة وغيرها من المواضيع التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية والإدارية على رغم أهميتها.

-برز في تغطيات وسائل الاعلام جلسات مناقشة الموازنة في مجلس النواب، لاسيما في النشرات التلفزيونية التي تلتصق أخبارها عموما بالحدث المباشر. لذلك احتلت أخبار الموازنة 75% من التغطيات المتعلقة بمواضيع المالية العامة في النشرات التلفزيونية خلال شهري الرصد، و56% في التغطيات الصحفية، على رغم أن مناقشات مشروع الموازنة تدوم لثلاثة أيام فقط، وهذا ما يؤشّر أيضا الى التغطيات القليلة في وسائل الاعلام التي تواكب عن قرب مواضيع المالية العامة بشكل دائم.

في نبرة التغطيات:

-في الموقف النقدي الذي يظهر في التغطيات الإخبارية حيال المواضيع التي تعنى بالمالية العامة، تبدو التقارير الصحفية نقديه أكثر من الاخبار التلفزيونية. فالنبرة في الاخبار التلفزيونية جاءت حيادية بنسبة 60%، فيما الحيادية في الصحف هي في حدود 37%. لا بل فان التقاريرالإخبارية في الصحف تأخذ طابعا اتهاميا وتشكيكيا بنسبة تصل الى 53%، فيما هي بحدود 33% في التغطيات التلفزيونية. يعود ذلك الى التصاق التغطيات التلفزيونية بالحدث وبتصريحات ومواقف المسؤولين فيما تعطي التقارير الصحفية مساحة أوسع للرأي والنقد والتقييم.

-تناول 50% من النبرة الاتهامية الواردة في النشرات التلفزيونية موضوعي مناقشة الموازنة والضرائب، وهي كانت موضوع مناقشة في المجلس النيابي. أما في التغطيات الصحفية فيأتي في مقدمة المواضيع التي تعالجها الصحف بنبرة اتهامية موضوع توزيع الخسائر وأموال المودعين بنسبة حوالي 17%. يليه موضوع الموازنة بنسبة حوالي 13%. وتأتي النسبة العالية من نبرة القنوات في موضوع الموازنة لأن هذا الموضوع احتلّ مكانة كبيرة في تغطياتها الإخبارية.

الفاعلون الرئيسيون في التغطيات:

-تمحورت التغطيات الاعلامية حول فاعلين رئيسيين مؤثرين في صنع السياسات العامة او التأثير فيها. وقد تصدّر النواب والوزراء والمسؤولون في القطاع العام قائمة الفاعلين الرئيسيين (87% للتلفزيون و 88% للصحف). وواكبت وسائل الاعلام هؤلاء الفاعلين مع اعطائهم الدور الرئيسي في التغطية ونقل آرائهم ومداخلاتهم. لذلك جاءت المساحة التي احتلها هؤلاء طاغية وهمّشت الفاعلين الاخرين في الفضاء العام، فيما قضايا المالية العامة وإدارة الازمات الاقتصادية هي مواضيع وطنية تعني قادة الرأي في المجتمع ومختلف الفئات الاجتماعية ولا أن يفترض أن تنحصر بالمسؤولين الرسميين.

-احتل موضوع النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات موقعا رئيسيا في التغطيات التلفزيونية (19 تغطية) في مقابل تغطية واحدة في الصحف، وهذا أمر ملفت. لكن يمكن تفسيره بأن القنوات التلفزيونية المقرّبة من الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة هي التي أوردت النسب الأعلى من هذه التغطيات مواكبة للمسؤولين المقربين منها.

-وردت آراء الخبراء حول قضايا المالية العامة بنسبة قليلة ودائما بصفة فاعلين ثانويين فيما غابت آراء المجتمع المدني والفعاليات الاجتماعية الاخرى ما يفقد التغطية التوازن وتعددية الرأي والاضاءة على الاحداث من زوايا مختلفة.

لناحية التوزّع الجندري، يبدو الفاعل الرئيسي في نشرات الاخبار التلفزيونية ذكوريا بامتياز، إذ ان 94% من هذه التغطيات تعطي الدور للرجل كفاعل رئيسي منفردا مقابل 1% للمرأة كفاعلة رئيسية منفردة . فيما سجلت نسبة 5% من التغطيات مشاركة بين الجنسين كفاعل رئيسي. كذلك في التغطيات الصحفية فهي لم تنل سوى نسبة 3% كفاعل رئيسي فيما حظي الرجل بنسبة 84% ونسبة 13% للتغطيات المشركة بين الجنسين كفاعل رئيسي.

في تعددية المصادر

-تعتبر العودة الى المصادر الموثوقة والمتخصّصة من ضرورات العمل الصحفي ومؤشر على جودته ومهنيته. لكن في تحليل تغطيات الاخبار التلفزيونية المتعلقة بالشفافية المالية يتبيّن ان 90% من التغطيات وردت من دون العودة الى مصدر محدد. فقط 10% من هذه التغطيات استندت الى مصادر. وجاءت نسبة المصادر في التغطيات الصحفية أعلى بقليل منها في الاخبار التلفزيونية وبلغت نسبتها 15%.

-أظهرت دراسة الحالة لقانونين أقرّهما مجلس النواب غياب المواكبة الحقيقية من جانب النشرات الإخبارية التلفزيونية لشرحهما للجمهور والاضاءة على أهميتهما وعلى الثغرات التي تحتوي عليها النصوص والصعوبات التي تعترض تطبيقهما، وان التعمّق بنصوص هذه القوانين وشرحها جاء خصوصا في حلقات حوارية إذاعية وتلفزيونية.

-حملت البرامج الحوارية في الاذاعة والتلفزيون تعددية في الآراء أضاءت على الابعاد المتعددة في قضايا مطروحة تتناول قضايا مالية وسمحت المناقشات فيها بتبيان ثغرات في القوانين أو بتقديم اقتراحات حول إصلاحات ضرورية في هذا الميدان، وأعطت الكلام لأصوات غير الفاعلين السياسيين الرئيسيين وشكلت مصدرا مهمّا للتعمق في القوانين موضوع النقاش. كما أضاءت تقارير صحفية وأخرى وردت في مواقع رقمية على ثغرات وصعوبات تعيق تطبيق القوانين التي تمّ اقرارها.

سادسا:

الملاحق

الصورة: © Canva Pro

سادسا: الملاحق

مضمون الملاحق:

الملحق رقم ا: المواضيع الاساسية والفرعية للتغطية
الملحق رقم اا: متطلبات الشفافية المالية
الملحق رقم ااا: منهجية رصد التغطية الاعلامية لقضايا الشفافية المالية:
1.منهجية تحليل التغطية الاعلامية
2. معايير تحديد الاهمية التي توليها وسائل الاعلام لهذه القضايا
3.معايير تحديد الفاعلين الرئيسيين في التغطية
4.معايير شمولية التغطية
5. تحديد مصادر المعلومات الصحافية المتعلقة بالشفافية المالية وانواعها وكيفية التعامل معها
6.تقييم المؤسسة الإعلامية للقضايا المطروحة والمواقف التي تتخذها، أو كتابات النقد والرأي لصحافيين في الاعلام المكتوب.
7- تحليل نوعي لتغطية اعلامية محددة
8- انعكاس الخطاب العام حول شفافية المالية العامة في وسائل الاعلام
9- وسائل الاعلام المشمولة بالرصد والتحليل
10- متطلبات الشفافية في قضايا المالية العامة وحق الجمهور في المشاركة والاطلاع
11- اهم الاطر القانونية المتعلقة بالشفافية المالية
12- بعض المعايير والمبادئ الدولية
13- المواقع الإلكترونية التي تنشر بيانات مالية

الملحق رقم ا
المواضيع الاساسية والفرعية للتغطية

	مواضيع اساسية		مواضيع فرعية
1	المالية العامة للدولة وموازنتها	1	مشروع الموازنة الصادر عن الحكومة
2	المناقصة العامة والصفقات الحكومية	2	مناقشات مشروع الموازنة في البرلمان
3	الرقابة على الانفاق العام	3	اقرار الموازنة ونشرها
4	الخطة المالية والاصلاحية	4	متابعة الجدول الزمني للأجندة المالية للدولة
5	الادارة المالية لمصرف لبنان	5	ارقام الموازنة وتقديراتها
7		7	الانفاق في قطاع الامن والاستخبارات

النفقات والايرادات المتعلقة بالوزارات	8		
الموازنات الملحقة	9		
رقابة ديوان المحاسبة على تنفيذ الموازنة ونشر تقريره	10		
التدقيق السنوي	11		
التوازن المالي وعجز الموازنة	12		
انجاز قطوعات الحسابات المتأخرة	13		
اقرار قطع الحساب السنوي	14		
تمديد مهل تقديم قطع الحساب السنوي	15		
الانفاق من خارج الموازنة	16		
سلفات الخزينة	17		
قوانين البرامج	18		
ديون الدولة الداخلية والخارجية	19		
الضرائب والرسوم	20		

الرسوم والعائدات الجمركية	21		
واردات قطاع الاتصالات	22		
القروض	23		
الهبات	24		
الصندوق السيادي	25		
الخطة المالية والاصلاحية	26		
خطة اعادة هيكلة القطاع المصرفي	27		
توزيع الخسائر واموال المودعين	28		
تراخيص استكشاف وانتاج النفط	29		
اتفاقيات الاستكشاف والتطوير والانتاج	30		
عملية الاستكشاف والتنقيب	31		
عمل الاجهزة الرقابية	32		
حسابات مصرف لبنان	33		

الملحق رقم ١١
متطلبات الشفافية المالية

	اهم متطلبات الشفافية المالية
1	نشر مشروع الموازنة وارقامه (المقدم من الحكومة)
2	اقرار موازنة عامة رسمية
3	الالتزام بالمهل القانونية لاصدار الموازنة وقطع الحساب
4	نشر قانون الموازنة المعتمد وقطع الحساب السنوي
5	الوصول الى معلومات الدين العام
6	وضوح، دقة واكتمال وثائق الموازنة
7	تفصيل النفقات والايرادات
8	موثوقية ارقام الموازنة ومصداقيتها
9	شمولية اقسام الموازنة لمختلف نشاطات الدولة ومؤسساتها
10	شفافية الضريبة وجدواها
11	وضوح وشفافية خطة النهوض الاقتصادي

12	نشر المناقصات العامة ومبرراتها القانونية
13	شفافية تراخيص استكشاف وانتاج النفط
14	شفافية اتفاقيات الاستكشاف والتطوير والانتاج
15	شفافية عملية الاستكشاف والتنقيب
16	اقرار البرلمان للموازنات الامنية واخضاعها للرقابة والتدقيق
17	مراقبة وتدقيق مالية البعثات الديبلوماسية والنفقات الخارجية
18	النشر الدوري المكمّل للموازنة (تصحيح، تعديل، توضيح)
19	استقلالية هيئة الرقابة العليا (ديوان المحاسبة) على تنفيذ الموازنة
20	موثوقية وفعالية تقارير تقييم الاداء المالي وكشف المخالفات
21	ربط الموازنة بالاصلاحات
22	شفافية تشكيل واعمال واستقلالية هيئات الرقابة المصرفية والمالية
23	شفافية وزارة المالية في نشر البيانات ووثائق الموازنة
24	تعزيز دور البرلمان في الشفافية المالية

25	شفافية اعمال مصرف لبنان
26	مبدأ توازن الموازنة

الملحق رقم III
منهجية رصد التغطية الاعلامية لقضايا الشفافية المالية

1.تهدف عملية رصد وتحليل التغطية الاعلامية للشفافية المالية الى:

- تحديد مواضيع التغطية الاعلامية لقضايا الشفافية المالية،
- تحديد مساحة التغطية والاهمية التي توليها وسائل الاعلام لهذه القضايا،
- تحديد طبيعة التغطية ونوعها،
- تحديد الفاعلين الرئيسيين في التغطية،
- تحديد شمولية التغطية لناحية اشراك الفئات المهمشة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في النقاش العام،
- تحديد مصادر المعلومات وانواعها وكيفية التعامل معها،
- تحديد التغطية الاعلامية للإصلاحات القطاعية وانعكاسها في الموازنة العامة،
- تحليل كيف يغطي الاعلام اللبناني هذه القضايا لناحية المهنية الاعلامية والتخصص وفهم متطلبات الشفافية في قضايا المالية العامة وحق الجمهور في المشاركة والاطلاع من خلال دراسات حالة لمواضيع او تغطيات محددة،
- مواكبة وسائل الاعلام لمواقف الأجهزة الرقابية المعنية بالمالية العامة والاهمية التي توليها لها.

2.مهام فريق اعداد التقرير والرصد

ترتكز عملية الرصد والتحليل واعداد التقرير على فريق من الراصدين والخبراء ويدخل في صلب مهامهم:

- اعداد منهجية الرصد والتحليل ونماذج جمع البيانات وتحليلها
- رصد التغطية الاعلامية وتحليل البيانات المطلوبة وادخالها في نماذج جمع البيانات
- تحليل واستخراج ابرز المعطيات ونتائج الرصد وعرضها في جداول ورسوم بيانية، ونصوص تحليلية وصفية وتقويمية
- عرض ابرز الخلاصات والتوصيات.

3.منهجية تحليل التغطية الاعلامية

يعتمد تحليل التغطية الاعلامية على نوعي التحليل الكمي والنوعي وذلك وفقا لنموذج جمع وتحليل البيانات الارشادي التفصيلي التالي:

أ- مواضيع التغطية الاعلامية لقضايا الشفافية المالية: تنقسم الى مواضيع عامة ومواضيع تفصيلية وفقا للجدول التالي:

مواضيع عامة	مواضيع تفصيلية	مواضيع عامة
الموازنة العامة للدولة	- مشروع الموازنة الصادر عن الحكومة - مناقشات مشروع الموازنة في البرلمان - الجدول الزمني للأجندة المالية - موثوقية ارقام الموازنة ومصداقيتها - شمولية اقسام الموازنة لمختلف نشاطات الدولة ومؤسساتها - شفافية الانفاق في قطاع الامن والاستخبارات - اقرار البرلمان للموازنات الامنية واخضاعها للرقابة - الخطة المالية والاصلاحية - شروط صندوق النقد الدولي - شفافية الضريبة -جدوى الايرادات الضريبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي - النفقات والايرادات التفصيلية للوزارات - شفافية الموازنات الملحقة - اقرار الموازنة ونشرها - رقابة ديوان المحاسبة على تنفيذ الموازنة ونشر تقريره - التدقيق السنوي - عجز الموازنة	
قطع الحساب السنوي	- انجاز قطوعات الحسابات المتاخرة - اقرار قطع الحساب السنوي - مساءلة الحكومة حول قطع الحساب - شفافية وقانونية تمديد مهل تقديم قطع الحساب السنوي	
ذمة الدولة المالية والتزاماتها	- ديون الدولة الداخلية والخارجية - سلفات الخزينة - قوانين البرامج - القروض - الهبات - صناديق الاستثمار والتوظيفات والودائع	
المناقصات العامة وعقود استخراج الموارد الطبيعية	- شفافية تراخيص استكشاف وانتاج النفط - شفافية اتفاقيات الاستكشاف والتطوير والانتاج -شفافية عملية الاستكشاف والتنقيب عمل الاجهزة الرقابية	
شفافية المالية العامة للموازنات المستقلة والملحقة	- حسابات مصرف لبنان - حسابات مؤسسة كهرباء لبنان - حسابات وزارة الاتصالات	

4.معايير تحديد الاهمية التي توليها وسائل الاعلام لهذه القضايا:

يتم تحديد مساحة التغطية الاعلامية السمعية البصرية بالثانية، والتغطية الصحافية بالصفحة او عدد الكلمات. وتحدد الاهمية التي توليها المؤسسة الاعلامية لقضايا التغطية من خلال قياس وتحليل عدة مؤشرات اهمها:

- لناحية موضع التغطية ومركزها بموازاة التغطيات الأخرى،
- لناحية نوع التغطية الاعلامية هل هي فقط اخبارية ام معززة بالتحقيقات والاراء النقدية،
- لناحية شمولية التغطية وظرفيتها : هل يتم تخصيص فقرات او صفحات متخصصة لمناقشة قضايا الشفافية المالية؟ هل تتسم التغطية بالسطحية ام بالعمق؟ هل التغطية هي ظرفية ام تتسم بالمتابعة والسعي الى اطلاع الجمهور ومواجهة المسؤولين لتحمل مسؤولياتهم والمحاسبة؟
- لناحية متابعة الجدول الزمني للأجندة المالية للدولة،
- لناحية متابعة عملية اعداد وصياغة واقرار الموزانة العامة،
- لناحية متابعة السياسة المالية للدولة (الخطة الاصلاحية ، شروط صندوق النقد الدولي..)،
- لناحية المتحدث بالموضوع ولمن تعطي هذه الوسائل الكلام.

5.معايير تحديد الفاعلين الرئيسيين في التغطية:

نقصد بالفاعلين الرئيسيين الاشخاص والهيئات الذين تدور حولهم التغطية الرئيسية، وهم غالباً من صانعي القرار كمثل المسؤولين الحكوميين، أعضاء المجلس النيابي، وزارة المالية والإدارات والمؤسسات العامة، البلديات واتحاداتها، مصرف لبنان والأجهزة القضائية، اضافة الى ممثلي هيئات الرقابة والتدقيق والتحقيق مثل هيئة الشراء العام، ديوان المحاسبة والنيابة العامة المالية ومدققي الحسابات والخبراء والمنظمات والناشطين المدنيين وغيرهم.

6. معايير شمولية التغطية:

ان التغطية الاعلامية لقضايا الشفافية المالية تتجاوز الفاعلين الرئيسيين لتطال الاشخاص، الهيئات والقطاعات المعنية او التي تتأثر بسياسة الدولة المالية والموازنة والتصرف بالموارد الطبيعية للدولة.
ويشمل التحليل لشمولية التغطية قياس مدى مشاركة النساء والفئات المهمشة والضعيفة في ايصال صوتهم وابداء رأيهم من موقعهم وصفاتهم المختلفة.

7.تحديد مصادر المعلومات الصحافية المتعلقة بالشفافية المالية وانواعها وكيفية التعامل معها تتعدد مصادر المعلومات الصحافية ونسبتها الى اشخاص او هيئات او مؤسسات عامة او خاصة واهمها:

مصدر المعلومات الصحافية	موثوقية المصادر	نوع المعلومة
مصدر عام	مصدر رسمي محدد ومعلن	وثيقة
مصدر خاص	مصدر رسمي محدد ومجهل	محضر

	مصدر رسمي مجهول	تقرير
	مصدر غير رسمي مجهول	معلومة تمّ التحقق منها
	مصدر غير رسمي محدد	معلومات غير متحقق منها

8.تقييم المؤسسة الإعلامية للقضايا المطروحة والمواقف التي تتخذها، أو كتابات النقد والرأي لصحافيين في الاعلام المكتوب

9.تحليل نوعي لتغطية اعلامية محددة (دراسة حالة) لناحية المهنية الاعلامية والتخصص وفهم متطلبات الشفافية في قضايا المالية العامة وحق الجمهور في المشاركة والاطلاع من خلال دراسات حالة لمواضيع او تغطيات محددة:

أهم المعايير المهنية: التوازن، النبرة، عناصر الإضاءة على الموضوع، تعددية الآراء.
- دراسات حالة مقترحة:
- إقرار قانون الصندوق السيادي.
-إقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية وأثره على المالية العامة
-حالات أخرى محتملة:
- مناقشات الموازنة العامة ضمن اللجنة النيابية
- تقرير ديوان المحاسبة حول المخالفات المالية المنسوبة لقائد الجيش
- التغطيات المتعلقة بمالية وزارة الاتصالات
- التغطية المتعلقة بصفقات وزارة الطاقة
- مناقصة الميكانيك

10.وسائل الاعلام المشمولة بالرصد والتحليل

- نشرات الاخبار المسائية للقنوات التلفزيونية التالية:
LBCI – MTV – ALJADEED – OTV –ALMANAR – TL
- الصحف اللبنانية التالية:
النهار، نداء الوطن، الاخبار، L'ORIENT LE JOUR
- الفترة الزمنية للرصد والتحليل:
فترة الرصد تمتد على شهري كانون الاول 2023 و كانون الثاني 2024

11.متطلبات الشفافية في قضايا المالية العامة وحق الجمهور في المشاركة والاطلاع

تشكل شفافية المالية العامة عنصرا حاسما في الإدارة الفعالة للمالية العامة، وتساعد على بناء الثقة، وتدعم الاستدامة الاقتصادية. ويجب على الحكومات الالتزام بمتطلبات الشفافية المالية للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة المالية ومساعدة المواطنين على مساءلة قياداتهم، وتسهيل إجراء نقاش عام أكثر استنارة.

وتشمل متطلبات الشفافية المالية ما يلي:

- إقرار موازنة عامة رسمية تحدد الإيرادات المتوقعة والنفقات الحكومية المخطط لها.
- نشر الوثائق المالية المتعلقة بمشروع الموازنة والموازنة المعتمدة وقطع الحساب السنوي بشكل علني ودوري لتمكين الجمهور من متابعة الإيرادات والنفقات الحكومية. وتشمل نصوص الموازنة، تعاميم الموازنة، التقارير السنوية ، المراجعة نصف سنوية، تقرير نهاية السنة.....)
- الوصول إلى معلومات الديون: يجب أن تكون معلومات الديون الحكومية، بما في ذلك ديون المؤسسات الحكومية، متاحة للجمهور مما يسهل تقييم المخاطر المالية للبلد.
- الدقة والاكتمال: يجب أن تكون وثائق الميزانية كاملة وموثوقة بشكل عام، وأن تعكس بدقة الإيرادات والنفقات الفعلية للحكومة.
- تفصيل النفقات والإيرادات: يجب أن تشمل وثائق الميزانية تفاصيل دقيقة حول التخصيصات للمؤسسات الحكومية والإيرادات المتحققة منها.
- نشر المناقصات العامة لاسيما تلك المتعلقة بإستغلال موارد الدولة مع مختلف الوثائق والمبررات القانونية لتمكين الجمهور من حق الاطلاع والمساءلة.
- الرقابة والمتابعة: يجب أن يتم نشر ومراقبة ميزانيات المكاتب التنفيذية والجيش وخدمات الاستخبارات لضمان مراقبة فعالة واستخدام ملائم للموارد المالية.
- النشر المكمل للميزانية: في حالة اختلاف النفقات والإيرادات الفعلية عن الأرقام المقدرة بشكل كبير، يجب نشر ميزانيات مكملة لتوضيح الاختلافات وتحقيق مزيد من الشفافية.
- استقلالية هيئة الرقابة العليا على تنفيذ الموازنة وأن تكون قادرة على تقديم تقارير موثوقة وفي الوقت المناسب تقيم الأداء المالي للحكومة وتكشف عن أي مخالفات محتملة ومتابعة النتائج.

هذه هي بعض متطلبات الشفافية المالية التي يجب على الحكومات الالتزام بها للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة المالية. يجب أن تكون هذه المتطلبات مدعومة بإرادة سياسية قوية لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات المالية ذات الصلة للجمهور.

12.اهم الاطر القانونية المتعلقة بالشفافية المالية

- احكام الدستور اللبناني
- اتفاقية مكافحة الفساد
- قانون المحاسبة العمومية
- قانون الشراء العام
- قانون حق الوصول الى المعلومات
- قانون حماية كاشفي الفساد

13.بعض المعايير والمبادئ الدولية

-International Monetary Fund, Fiscal Transparency Code and Fiscal Transparency Evaluations, URL: https://www.imf.org/external/np/fad/trans/
-International Budget Partnership (2021), Open Budget Survey 2021, URL: https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey
-International Budget Partnership (2021), Open Budget Survey 2021: Lebanon, URL: https://internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2021/lebanon
-International Budget Partnership (IBP), URL: https://www.internationalbudget.org/
-Global Initiative for Fiscal Transparency (GIFT), URL: http://www.fiscaltransparency.net/

14.المواقع الإلكترونية التي تنشر بيانات مالية

-وزارة المالية: http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF_____/
http://www.finance.gov.lb/en-us/finance/bi
-معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، موازنة المواطنة والمواطن: https://bit.ly/3qb88j7
-معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، البوابة الكترونية لأرقام ال موازنة : https://bit.ly/340ghgP
-مبادرة غربال، المؤشرات المالية: https://elgherbal.org/ar/

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
بيروت، لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني: info@maharatfoundation.org

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٤